

**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنمية البشرية بالتطبيق على مصر في
الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠٢٣**

أ.م.د. مروة منصور نصر قموح*
د. هند مرسى محمد على البربرى**

(*) أ.م.د. مروة منصور نصر قموح: استاذ الاقتصاد مساعد -الاكاديمية الحديثه لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الادارة
Email: marwa.mansour@feps.edu.eg

(**) د. هند مرسى محمد على البربرى : مدرس الاقتصاد كلية السياسة - جامعة بني سويف
Email: mourcy@eps.bsu.edu.eg

الملخص باللغة العربية:

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر استفادة لكلا البلدين فالمستثمر يحقق فرصة الاستفادة من الظروف المواتية في البلد المضيف، مثل انخفاض تكاليف الإنتاج ومنها تكلفة الأيدي العاملة وغيرها أو الوصول إلى موارد فريدة وحفظ التكاليف لتعظيم الأرباح مع تعزيز القدرة التنافسية العالمية للشركة أيضًا، والبلد المضيف يحقق العديد من المنافع أيضًا من خلال نقل التكنولوجيا التي تفتقدها ونقل الخبرات وزيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل ودعم معدلات النمو الاقتصادي، في حين انه ليس بالضرورة الدول التي تحقق معدلات استثمار اجنبي مباشر مرتفعه تحقق معدلات تنمية بشرية مرتفعه حيث أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة مرهونًا بالتركيز على جودة التعليم لا مجرد الاتساع الكمي، وتعزيز الخدمات الصحية الأساسية وخاصة في المناطق الريفية، وربط برامج التنمية بمؤشرات النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، وخفض التفاوتات الإقليمية لتحقيق تنمية متوازنة، وعند دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنمية البشرية أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يرتبط إيجابيًا وبشكل معنوي بمؤشر التنمية البشرية (HDI) في الأجل الطويل مع دلالة إحصائية عالية. وتشير هذه النتيجة إلى أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تقود إلى تحسن في مستوى التنمية البشرية، وهو ما يعكس أهمية هذا النوع من الاستثمار كأداة لتحسين مؤشرات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

تتوافق نتيجة الدراسة القياسية مع التوقعات النظرية في الاقتصاد التنموي، والتي تؤكد أن الاستثمار الأجنبي يسهم في تحقيق التنمية من خلال تعزيز النمو، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين نوعية الخدمات الأساسية. كما يدعم هذا النموذج نتائج اختبارات التكامل المشترك التي أثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ومعامل تصحيح الخطأ الذي أظهر سرعة في العودة إلى التوازن بعد الصدمات. لذلك توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على توجيهه نحو القطاعات التي لها تأثير مباشر على التنمية البشرية، وتعزيز البيئة المؤسسية والقانونية لجذب استثمارات ذات جودة عالية، مع ضمان استدامة أثرها على المؤشرات الاجتماعية وليس فقط الاقتصادية، والربط بين سياسات الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية مما يعزز فعالية الإصلاحات في تحقيق تنمية بشرية شاملة.

الكلمات الافتتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ، مؤشر التنمية البشرية HDI ، التعليم، الصحة ، النمو الاقتصادي، نموذج RDL ، نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

Abstract :

Foreign direct investment benefits both countries. The investor gains the opportunity to take advantage of favorable conditions in the host country, such as lower production costs, including labor costs, or access to unique resources and reduced costs to maximize profits, while also enhancing the company's global competitiveness. The host country also benefits from the transfer of technology it lacks, the transfer of expertise, increased production, the creation of job opportunities, and raising economic growth. However, countries with high rates of foreign direct investment do not necessarily achieve high rates of human development. Achieving sustainable human development depends on focusing on the quality of education rather than merely expanding its quantity, enhancing basic health services, especially in rural areas, linking development programs to gender and human rights indicators, and reducing regional disparities to achieve balanced development. When examining the impact of foreign direct investment (FDI) on the Human Development Index (HDI), the results of the econometric study showed that foreign direct investment (FDI) is positively and significantly associated with the Human Development Index (HDI) in the long term, with high statistical significance. This result indicates that every increase in foreign direct investment leads to an improvement in the level of human development, which reflects the importance of this type of investment as a tool for improving indicators of social and economic well-being. The results of the econometric study are consistent with theoretical expectations in development economics, which emphasize that foreign investment contributes to development by promoting growth, creating job opportunities, increasing productivity, and improving the quality of basic services. This model is also supported by the results of cointegration tests, which demonstrated a long-term equilibrium relationship and an error correction coefficient that demonstrated a rapid return to equilibrium after shocks. Therefore, the study recommends adopting policies to encourage foreign direct investment, focusing on directing it toward sectors that have a direct impact on human development. It also recommends strengthening the institutional and legal environment to attract high-quality investments, while ensuring the sustainability of their impact on social indicators, not just economic ones. It also recommends linking investment policies with economic reforms, which enhances the effectiveness of reforms in achieving comprehensive human development.

مقدمة

يشهد العالم تسارع حركة التحولات اقتصادية والتي تقودها العولمة وتحرير الأسواق وزيادة دور القطاع الخاص في مختلف القطاعات، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد أهم الاتجاهات التي تلجأ إليها الدول لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مكاسب من الاقتصادات العالمية لذلك تسعى الدول الي جذب الاستثمارات الأجنبية لما تحققه من مكاسب في نقل التكنولوجيا ورفع جودة الإنتاج ومن ثم زيادة الإنتاج، وتوفير فرص عمل. كما أن التنمية البشرية تعد من أهم المقاييس لضمان تقدم المجتمعات واستمرار النمو الاقتصادي حيث أنها تهتم بتحسين جودة معيشة الأفراد ومستوى الدخل والتعليم والصحة فأصبح مؤشر التنمية البشرية (HDI) مرجعاً عالمياً لقياس مدى رفاهية الشعوب واستدامة تقدمها.

ورغم ما تحققه بعض الدول النامية من ارتفاع في معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي، إلا أن مؤشرات التنمية البشرية في كثير منها لا تشهد مثل هذا النمو، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى فعالية هذه الاستثمارات في دعم الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية. فهل يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر فعلاً في رفع مستوى مؤشر التنمية البشرية؟ أم أن غيابه عن القطاعات الحيوية، وضعف البيئة المؤسسية، يعوق تحقق ذلك الأثر؟

تتطلب هذه الدراسة من محاولة فهم وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية مع التطبيق على مصر.

مشكلة الدراسة:

رغم تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى العديد من الدول النامية خلال العقود الأخيرة، إلا أن الأثر الفعلي لهذه الاستثمارات على تحسين مؤشرات التنمية البشرية - مثل التعليم، والصحة، ومستوى الدخل - لا يزال محل جدل بين الباحثين وصانعي السياسات.

ففي حين تشير بعض الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلا أن هذا لا يعني بالضرورة تحقيق معدلات نمو مرتفعة في مؤشر التنمية البشرية من خلال تحقيق نمو واستدامه في مؤشرات التعليم والصحة ومستوى المعيشة لذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في:

ما هي العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي بشكل عام؟ وما هي العوامل المؤثرة على مؤشر التنمية البشرية ومكوناته؟ ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية البشرية بالتطبيق على مصر؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية البحث في دراسة العلاقة بين FDI والتنمية البشرية والوقوف على نتائج وتوصيات لصانعي القرار في الدول النامية لتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات التي تدعم التنمية البشرية. حيث تأتي الدراسة في المرحلة التي تتزايد فيها تدفقات الاستثمارات الأجنبية في أعقاب تحولات الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد-١٩ والاضطرابات السياسية والاقتصادية، ما يجعل من الضروري تقييم أثرها على جودة مؤشر التنمية البشرية مع التطبيق على الدول النامية وبالتحديد مصر، وتستهدف الدراسة الدول النامية حيث أنها تمثل الشريحة الأكبر من الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية، ولكنها تعاني من تحديات تنموية كبيرة.

فرضية الدراسة:

يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في الدول النامية (بالتطبيق على مصر)، بشرط توافر بيئة مؤسسية ملائمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية في الدول النامية.
- قياس أثر FDI على كل من التعليم والصحة ومستوى المعيشة باستخدام مؤشرات التنمية البشرية.
- استكشاف التحديات التي قد تعيق استفادة الدول النامية من FDI في تحسين التنمية البشرية.
- تقديم توصيات لمتخذي القرار وصانعي السياسة لتعظيم الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية على القطاعات ذات التأثير المباشر على التنمية البشرية.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات والدراسات السابقة ، ومن خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم العوامل المؤثرة فيه، من خلال تحليل مؤشر التنمية البشرية، وبالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنمية البشرية من خلال برنامج SPSS .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : على مستوى العالم وبالأخص الدول النامية وبالتطبيق على مصر .
الحدود الزمانية: منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٢٣ .

محتويات الدراسة:

١ . الاستثمار الأجنبي المباشر:

١.١ الاستثمار الأجنبي المباشر: التعريف، لمحة تاريخية، والأثر الاقتصادي

١.٢ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

١.٣ نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

١.٣.١ نظرية الاستيعاب الداخلي

١.٣.٢ نظرية الموائمة المؤسسية

١.٣.٣ نظرية الميزة الاحتكارية

١.٣.٤ نظرية دورة حياة المنتج

١.٣.٥ نظرية الانتقائية (نموذج OLI)

٢ . مؤشر التنمية البشرية ومكوناته والعوامل المؤثرة عليه:

٢.١ تعريف مؤشر التنمية البشرية والعوامل المؤثرة عليه

٢.٢ مكونات مؤشر التنمية البشرية

٢.٣ طرق قياس مؤشر التنمية البشرية والعوامل المؤثرة عليه

٣. الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنمية البشرية في مصر:

٣.١ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

٣.٢ مؤشر التنمية البشرية في مصر

٤. الدراسة القياسية : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية

نتائج الدراسة القياسية الخاصة بالعلاقة طويلة الأجل بين FDI و HDI

النتائج

التوصيات

١. الاستثمار الأجنبي المباشر :

١.١ الاستثمار الأجنبي المباشر: التعريف، لمحة تاريخية، والأثر الاقتصادي

الاستثمار الأجنبي المباشر مفهوم اقتصادي له تعريفات متعددة، إلا أن أكثرها قبولاً هو تعريف منظمة التجارة العالمية ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه أي استثمار يستثمر فيه مستثمر من بلد ما في بلد أجنبي في إنشاء أصول (ممتلكات) المؤسسة، مع حق التحكم في أعمالها. وبشكل عام، يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استحواذ المقيمين أو الشركات في بلد المصدر (يُشار إليه أحياناً باسم "البلد الأم") على أصول بهدف التحكم في الإنتاج والتوزيع وغيرها من الأنشطة في البلد المضيف (المعروف أيضاً باسم "البلد الأجنبي"). ويتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل الموارد، مثل رأس المال المالي والتكنولوجيا والموارد البشرية، عبر الحدود الوطنية مع بقائها تحت سيطرة الشركة الأم ، (Kukaj & Ahmeti, 2016) علاوة على ذلك، ووفقاً لكتاب ثيودور موران Moran's 2012، يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عندما تنشئ شركة من بلد ما عملية تجارية في بلد آخر. ويمكن القيام بذلك من خلال؛ إنشاء شركة تابعة مملوكة بالكامل، أو الاستحواذ على شركة محلية، أو تكوين مشروع مشترك في الاقتصاد المضيف. وعلاوة على ذلك، فإن السمتين الرئيسيتين للاستثمار الذي يتم تصنيفه على أنه استثمار أجنبي مباشر هما؛ حق المستثمر الأجنبي في السيطرة على المنظمة، وحق المستثمر في الربح أو المشاركة في الربح الذي تحققه المنظمة، وفقاً لمستوى الاستثمار. وعلى عكس الأشكال الأخرى

لحركة رأس المال الدولية، مثل الاستثمارات الأجنبية في المحفظة (FPI) نظراً لحقيقة أنه في الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظة)، لا يتمتع المستثمر بالحق في الإدارة، بينما في الاستثمار الأجنبي المباشر، يتمتع المستثمر بالحق في السيطرة على الشركة والمشاركة في عملية صنع القرار (Kukaj et al, 2016). يستثمر المستثمرون الأجانب غير المباشرين بشكل رئيسي في رأس المال المالي خارج بلدانهم الأصلية، بينما يستثمر المستثمرون الأجانب المباشرون في عوامل الإنتاج مثل رأس المال المالي والتكنولوجيا والعمالة والمعرفة الفنية. بمعنى آخر، يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكيانات الأجنبية التي تشتري الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة، مثل السندات وأذون الخزانة. في المقابل، يشير إلى الأوراق المالية الصادرة عن الشركات التي لا تمنح المستثمرين سيطرة على أعمالها. علاوة على ذلك، لا يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمر سلطة على مُصدري الأوراق المالية. يسعى المستثمرون في الغالب إلى تحقيق أرباح ثابتة من خططهم الاستثمارية. عادةً ما يشتري الأفراد والشركات والبنوك التجارية وشركات التأمين والصناديق الائتمانية وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار الأوراق المالية. من ناحية أخرى، عادةً ما تكون الجهات الحكومية والبلديات والشركات هي الجهات المُصدرة للأوراق المالية (Kukaj & Ahmeti, 2016)

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنواع مختلفة بناءً على غرضه الاستراتيجي وهيكله التشغيلي. أولاً، الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، وهو استثمارات يقوم بها مستثمر أو شركة خارج بلده الأصلي في نفس نشاط التصنيع أو الخدمات المرتبط بـ مكان المنشأ. يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي للمستثمرين توسيع نطاق أعمالهم خارج بلدانهم الأصلية. تُعد شركة فولكس فاجن (VW) مثالاً بارزاً على الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، حيث استثمرت في قطاع السيارات في جمهورية التشيك (سكودا). كما استحوذت فولكس فاجن على شركة سيارات في إسبانيا (Markusen, 1995; Kukaj & Ahmeti, 2016). أما الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، فهو استثمارات تنشأ عندما تُقَسَّم شركة متعددة الجنسيات عملية الإنتاج على بلدان مختلفة، مُحددة كل مرحلة في الموقع الذي يُمكن إكمالها فيه بأقصى فعالية من حيث التكلفة (Aizenman &

(Marion, 2004). ومع ذلك، لا ترتبط هذه الأنشطة بالأنشطة أو السلع الأساسية للشركة، ولا يُمكن استخدامها كمُكَمِّل أو داعم لإنتاجها الأولي في الميدان. يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي استثمارات عبر مراحل مختلفة من عملية الإنتاج، سواءً التكامل الخلفي (المنبع) أو الأمامي (المصب)، لتعزيز الكفاءة وخفض التكاليف. (Kukaj & Ahmeti, 2016).

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكالٌ متعددة، ومن بينها المشاريع المشتركة. تتضمن هذه المشاريع شركاءً خارجيين ومحليين يستثمرون معًا لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة. يتيح الاستثمار المشترك للمستثمرين تقاسم السيطرة والمخاطر والأرباح، بغض النظر عن هيكل رأس المال (Dasa et al., 2012). يمكن للشركاء المساهمة بأشكال وهياكل رأس مال متنوعة، بما في ذلك رأس المال المالي، ورأس المال المادي، والتكنولوجيا، والمعرفة الفنية، أو مزيج منها. يُعرف شكل آخر باسم الملكية الفردية، وهو عكس المشاريع المشتركة. وهي استثمارات تتطلب تأسيس شركة مملوكة بالكامل في الخارج أو في الوطن. يمكن للكيان تأسيس شركة مملوكة بالكامل في بلد آخر إما عن طريق الاستحواذ على مؤسسة قائمة أو الاستثمار في تطوير شركة جديدة (يُعرف باسم الاستثمار في المشاريع المhm والمجالات الجديدة). (Kukaj & Ahmeti, 2016). ومع ذلك، هناك شكل آخر من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وهو عمليات الاندماج والاستحواذ، تتضمن عمليات الاندماج والاستحواذ (mergers and acquisitions)، الاستحواذ على الشركات القائمة للوصول إلى السوق أو توسيع القدرات. (Johanson et al., 2017).

إضافةً إلى ذلك، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر التكتلي أو المجمع (Conglomerate FDI) شكلاً آخر من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحدث عندما تُنَوِّع الاستثمارات عبر صناعات غير ذات صلة (قطاعات مختلفة تماماً) لتوزيع المخاطر أو الاستفادة من الخبرة الإدارية (Hymer, 1960). بمعنى آخر، يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر التكتلي عندما تستثمر شركة متعددة الجنسيات في مجال مختلف تماماً لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بأعمالها الحالي. (Bakar et al., 2022). إضافةً إلى ذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر التكتلي بأربع خصائص رئيسية أولاً، ينطوي على التنويع، حيث تستثمر الشركات متعددة الجنسيات في صناعات غير ذات صلة

للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق في صناعة واحدة. ثانيًا، تسعى الشركات إلى خلق تكامل من خلال الاستفادة من خبرتها الإدارية وقوتها المالية وقدراتها التكنولوجية عبر قطاعات مختلفة. ثالثًا، تهدف الشركات إلى الاستفادة من فرص السوق الجديدة والاستفادة من مجالات النمو المحتملة التي لا تتوافق مع عملياتها الحالية. وأخيرًا، من خلال توزيع الاستثمارات على مختلف الصناعات، يمكن للشركات إدارة المخاطر وتنويعها بشكل أفضل، وحماية نفسها من فترات الركود الخاصة بالقطاعات (Herger & McCorriston, 2016). كما يهتم الاستثمار الأجنبي المباشر عبر منصة التصدير على إنشاء مرافق إنتاج في بلد أجنبي لخدمة الأسواق الإقليمية أو العالمية بشكل أكثر فعالية (Brainard, 1993). ووفقًا لـ Lundan & Dunning، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عبر منصة التصدير هو أسلوب استراتيجي تنشئ فيه الشركات متعددة الجنسيات فروعًا في بلدان أخرى في المقام الأول لتصنيع المنتجات للتصدير إلى أسواق أخرى، بدلاً من السوق المحلية. ويستند هذا النهج إلى فرصة الاستفادة من الظروف المواتية في البلد المضيف، مثل انخفاض تكاليف الإنتاج ومنها تكلفة الأيدي العاملة وغيرها أو الوصول إلى موارد فريدة، مع تعزيز القدرة التنافسية العالمية للشركة أيضًا، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبر منصة التصدير يمكن الشركات من تبسيط سلاسل التوريد الخاصة بها وتحقيق وفورات الحجم من خلال تركيز الإنتاج في مواقع تلبي احتياجات أسواق متعددة. علاوة على ذلك، يمكن لهذه الاستراتيجية تسهيل الدخول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها من خلال الصادرات المباشرة، وبالتالي توسيع حضور الشركة في السوق وتعزيز الكفاءة التشغيلية الشاملة. يمكن أيضًا تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه باحث عن الموارد، وباحث عن السوق، وباحث عن الكفاءة. يتم دفع الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد من خلال توافر الموارد الطبيعية في البلدان المضيفة. لطالما كان هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا مهمًا للاستثمار بالنسبة للدول النامية. على الصعيد العالمي، تضاءلت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد بشكل كبير. في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، كان القطاع الأولي يمثل أقل من ٥٪ من مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من البلدان الرئيسية (UNCTAD,

(1998). بينما يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق إلى الوصول إلى أسواق ومستهلكين جدد، وهو على وجه التحديد الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي الذي تم ذكره أعلاه. يمكن أن يكون تقييم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق أمرًا صعبًا. ليس من الواضح ما إذا كانت العولمة الاقتصادية قد قللت من أهمية هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير بحجم سوق الدولة المضيفة ونموها. في الماضي، كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو السبيل الرئيسي لدخول أسواق الدول النامية.

أشارت بعض الدراسات إلى أن التصدير إلى أمريكا اللاتينية لم يكن خيارًا مجديًا نظرًا للحماية القوية للصناعة المحلية. وقد استُخدم الاستثمار الأجنبي المباشر للتغلب على عوائق الاستيراد. وقد غيّرت التطورات الأخيرة الوضع بشكل كبير فقد حررت الدول النامية سياسات الاستيراد، مما سمح للشركات متعددة الجنسيات بالاختيار بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، قد يتضاءل الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى تحقيق الكفاءة، والذي يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للشركات وتعزيز الشركات القائمة، وهو النوع الأكثر أهمية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، وسترکز منافسة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد على فروق التكلفة، وجودة البنية التحتية، وسهولة ممارسة الأعمال، وتوافر المهارات. (Nunnenkamp, 2001)

تم الاعتراف بزيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي بعد الحرب كانا ضروريين (UNCTAD, 2008). وكان تنفيذ الولايات المتحدة لخطة مارشال عام ١٩٤٨ نقطة تحول مهمة، حيث شجعت الشركات الأمريكية على الاستثمار في المنطقة وساعدت أوروبا الغربية على التعافي. (Rosenberg, 1982). ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن وضع إطار لخفض الحواجز التجارية، وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي، وتسهيل الاستثمارات عبر الحدود من خلال تأسيس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) عام ١٩٤٧ ومنظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٥ (UNCTAD, 2008)

. ويسبب العولمة، شهدت الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) التي تبحث عن أسواق وموارد جديدة ارتفاعًا حادًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السبعينيات والثمانينيات (Dunning, 2008). وبينما اتجهت هذه الدول نحو اقتصادات السوق والتكامل في النظام الاقتصادي الدولي، أدى سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلى خلق المزيد من الفرص للاستثمار الأجنبي المباشر (Lipsey, 2004). وبمرور الوقت، ساهمت التطورات التكنولوجية وإلغاء القيود وتشكيل الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية وآسيا في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمرور الوقت، مما جعله قوة حيوية وراء تكامل وتنمية الاقتصاد العالمي (UNCTAD, 2008; Lipsey, 2004). علاوة على ذلك، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مطرد منذ أواخر الثمانينيات. وقد ذهبت غالبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة لعقود عديدة سابقة. ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، تلقت الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية حصة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Johnson, 2006). ولأول مرة، استوعبت البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أكثر من نصف إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٠. (Sattarov, 2012). إضافةً إلى ذلك، ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة فإن أكبر ١٠ اقتصادات مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٢٢ هي الولايات المتحدة والصين وفرنسا وسنغافورة وهونج كونج والبرازيل وأستراليا وكندا والهند والسويد.

على مدار العقد الماضي، بحثت هيئة كبيرة ومنتامية في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي. يقدم دي ميلو (١٩٩٧) دراسةً استقصائيةً متميزةً تُحدد مسارين رئيسيين يُمكن للاستثمار الأجنبي المباشر من خلالهما تحفيز النمو. أولاً من خلال الآثار غير المباشرة لرأس المال، يُمكن للاستثمار الأجنبي المباشر تعزيز دمج التقنيات الجديدة في عملية التصنيع. ثانيًا، يُمكن للاستثمار الأجنبي المباشر تعزيز نقل المعرفة من خلال إدخال تقنيات إدارة بديلة وتحسين الهياكل التنظيمية، وكذلك من خلال تدريب العمالة واكتساب المهارات (Hansen and Rand, 2006). يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الرئيسية لتدفقات رأس المال ومحركًا

رئيسياً للنمو الاقتصادي في العديد من الدول (Ghoneim et al., 2020). بالإضافة الى ذلك يُسهّل الاستثمار الأجنبي المباشر حركة التجارة العالمية، ويوفر فرص عمل، ويُساعد على نقل التكنولوجيا والخبرة إلى الدول المضيفة. كما ان الاستثمار الأجنبي يساهم في تنويع محفظة المستثمرين ويشجع على الإقراض المستقر طويل الأجل بالإضافة لتوفير التمويل للدول النامية (IDSC, 2024)، لذلك يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد من قِبل الدول النامية والاقتصادات الصاعدة والدول التي تمر بمرحلة انتقالية على أنه عنصر أساسي في التحديث والنمو الاقتصادي (OECD, 2002). حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعزز النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال عدد من الطرق المهمة، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تأسيس شركات جديدة ونمو الشركات القائمة. قد يُساعد وجود الشركات الأجنبية على ظهور شبكة موردين محليين، مما يزيد من مستوى الإنتاجية في الدولة، وبالتالي يُحسن النمو الاقتصادي. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير غير مباشرة على التكنولوجيا، حيث يُوفّر فرصاً جديدة للإنتاج والابتكار والتصنيع من خلال نقل المعرفة والتقنيات التي قد تُفيد الشركات المحلية من خلال رفع الإنتاجية، يكتسب نقل التكنولوجيا أهمية خاصة في الدول النامية في ظل محدودية وندرة توافر التكنولوجيا المتقدمة. علاوة على ذلك، يُعد تكوين رأس المال البشري ركيزة أساسية أخرى تُفسر كيفية تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الاقتصادي. يُساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس مال بشري من خلال توفير التدريب والفرص للعمال المحليين لتنمية مهاراتهم (Zeqiri & Bajrami, 2016). يؤدي تعزيز رأس المال البشري إلى مستويات أعلى من الإنتاجية والنمو الاقتصادي. إضافةً إلى ذلك، تُصبح السوق المحلية للدولة المضيفة أكثر تنافسية عند دخول الشركات الدولية إليها، حيث تصطدم الشركات المحلية بتنافسية مع منتجات أكثر جودة مما يجبرها على تطوير أدائها لتحسين إنتاجيتها وإبداعها وقدرتها التنافسية، مما يعني توفير بيئة أعمال تنافسية تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

يختلف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المتقدمة عن أثره على الدول النامية حيث تتأثر عمليات النمو في كل من الدول المتقدمة والنامية بتدفقات رأس المال الأجنبي. في حين تحتاج

الدول النامية إلى تدفقات رأس المال الأجنبي لأغراض النمو والاستثمار، تعتمد الدول المتقدمة عليها لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي فهو هدف لكلا من الدول المتقدمة والدول النامية. تشرح العديد من النظريات، التي تتراوح من التقليدية إلى الحديثة، سبب أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً للنظرية التقليدية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق رأس المال بناءً على الاختلافات في العائدات الوطنية. وينظر الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد إلى تدفقات رأس المال الأجنبي كمورد للتنمية الاقتصادية والانفتاح التجاري. وقد تم اختبار ذلك من خلال بعض الدراسات التجريبية. بدءاً من Balasubramanyam 1996 قدروا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لـ ٤٦ دولة نامية من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥. وتوصلوا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، ولكن فقط في الدول المضيفة التي تنفذ سياسات موجهة نحو التصدير. ومع ذلك، كانت فوائد اقتصاديات إحلال الواردات أقل وضوحاً. استخدم أولوفسدوتر وآخرون ١٩٩٨ بيانات مقطعية لـ ٦٩ دولة نامية بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٩، على الرغم من أنهم قدروا نتائجهم باستخدام أساليب انحدار لم تبدو مترابطة. واكتشفوا بشكل عام أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، إلا أن قوة هذا الارتباط تتوقف على جودة رأس المال البشري للدولة المضيفة. وأشاروا إلى أن انتشار التكنولوجيا بدا عاملاً رئيسياً في النتائج الإيجابية. وفي دراسة أخرى، استخدمت Olofsdotter 1998 بيانات مقطعية لـ ٥٠ دولة صناعية ونامية بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٠، توصلت لنتائج توضح انه بسبب الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا يؤثر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، يكون التأثير أكثر وضوحاً في الدول المضيفة ذات القدرات المؤسسية العالية، كما يتضح من درجة حماية حقوق الملكية وفعالية البيروقراطية في الدولة المضيفة. لقد ساهم التركيز الاستراتيجي لسنغافورة على تعزيز قدرات الاقتصاد الرقمي ومرونة سلاسل التوريد، لا سيما في القطاعات الحيوية كالإلكترونيات، في جعلها وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد استقطبت هذه الاستراتيجية استثمارات كبيرة من شركات التكنولوجيا العالمية، وإدارة هذه الاستثمارات ومواءمتها مع أهداف الأمن القومي والاقتصاد أنشأت سنغافورة مجلس مراجعة البنية التحتية المهمة (SIRB)

ويتمثل دور هذا المجلس في ضمان توافق الاستثمارات الأجنبية مع أهداف الأمن القومي والاقتصاد في سنغافورة. ويكلف هذا المجلس بفحص وإدارة الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية. ومن خلال مبادرات مثل مجلس مراجعة البنية التحتية المهمة والاستثمارات المستهدفة في القطاعات عالية النمو، نجحت سنغافورة في جذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة. وتعزز بيئة الأعمال المواتية في البلاد، إلى جانب سياساتها الاقتصادية الاستراتيجية، دورها كمركز أعمال رائد في منطقة الآسيان. ولا تقتصر هذه الجهود على جذب الاستثمارات فحسب، بل تضمن أيضاً دعم هذه الاستثمارات للأهداف الاقتصادية والأمنية طويلة الأجل لسنغافورة (East Asia Forum, 2024; ESCAP, 2021).

وفقاً لأحدث تقرير عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في يوليو ٢٠٢٣ انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١.٣ تريليون دولار ويرجع ذلك لأسباب الازمات العالمية وحرب روسيا وأوكرانيا مما ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة واثرت حالة عدم يقين المستثمرين في حالة الاقتصاد والتأثير المتوقع لاتجاهات الانهيار الاقتصادي على التدفقات في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة، وارتفاع الدين العام بعد انتعاش قوي عام ٢٠٢١، احتلت الدول المتقدمة النصيب الأكبر من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الازمات حيث انخفض بنسبة ٣٧٪ ليصل إلى ٣٧٨ مليار دولار، اما الدول النامية فقد سجلت نمو في التدفقات بنسبة ٤٪، وجذبت الدول الناشئة اغلب الاستثمارات حيث تدفقت الاستثمارات إلى الدول الأقل نمواً. (IDSC, 2024)

١. ٢ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف وتتعدد العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تستهدف الدول المضيفة المشروعات والصناعات والتكنولوجيا المتقدمة التي تفتقدها بمختلف القطاعات كما يستهدف المستثمر البيئة الاستثمارية المناسبة لإقامة المشاريع فتتعدد المحددات فمنها حجم السوق ومنا مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشرات القطاع الخارجي مثل درجة الانفتاح وعجز ميزان

المدفوعات، ومنها مؤشرات الحرية الاقتصادية مثل حرية الاستثمار وضعف الحوكمة وحرية حقوق الملكية. (إسماعيل، ٢٠٢٢).

قد نُشرت العديد من الدراسات حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر منها المناخ السياسي والاقتصادي للدولة المضيفة، يمكن أن يكون لتكاليف العمالة والسياسات الضريبية والبحث والتطوير والناتج المحلي الإجمالي آثار إيجابية وسلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر. تُفترض دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر المحتملة والتي تُصنفها إلى عوامل مؤسسية وسياسية واقتصادية. وقد تناولت دراسات عديدة جوانب اقتصادية كالبنية التحتية، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، وحجم السوق. (Saini and Singhania, 2018)، ومن بين العوامل السياسية المحددة الاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة، وفعالية اللوائح، ودرجة الفساد (Qian et al., 2010). ويمكن أن يُعد مستوى "الحرية الاقتصادية" الذي يتمتع به المستثمرون داخل الدولة المضيفة معيارًا مناسبًا لوصف البيئة المؤسسية. إضافةً إلى ذلك، وبفضل تحسّن جودة المؤسسات، وتطور البنية التحتية، وتوافر الموارد الوطنية، ووجود قوى عاملة ماهرة/شبه ماهرة، وتكتسب الدول النامية اهتمامًا متزايدًا لذلك تُسهم عوامل عديدة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مثل: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ودخل الفرد، والتضخم المحلي، وأسعار الفائدة التجارية، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، والمديونية الخارجية. نظرًا للاعتقاد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر الانتشار التكنولوجي، والذي بدوره يؤدي إلى النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة، فإن وجود تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من نمو الدخل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. (Woo, 2009).

كما يتحتم على الدول المضيفة أن تتمتع بكفاءة تكنولوجية كافية لتكون قادرة على استيعاب التقنيات الجديدة للاستفادة من الانتشار التكنولوجي، فنجد أن الدول المتقدمة تستوعب التطورات التقنية بشكل أسرع من الدول الأقل دراية بالتكنولوجيا، وقد حظيت البيئة المؤسسية ومشاركة الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمزيد من التركيز في الدراسات الحديثة حيث تم تحديد مجموعة متنوعة من العناصر التي تُشكل البنية التحتية للحكومة في الدولة لتفسير اتجاهات الاستثمار الأجنبي

المباشر، وقد نُشرت في العديد من الدراسات التي ناقشت العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنها لم تؤكد العوامل الفعلية. (Kok et al., 2009). هناك العديد من العوامل التي قد تكون مهمة لدولة ما ولكنها غير مهمة لدولة أخرى في درجة تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بها، بالإضافة إلى العوامل المحددة، نفترض بعد الدراسات وجود متغيرات خاصة بكل بلد تتضمن عوامل جذب مختلفة، وقد تعززت مجموعة الأدبيات الموجودة من خلال تضمين القضايا الاقتصادية الكلية والسياسية والقانونية. ومع ذلك لإدارة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الصناعية والنامية بفعالية، يجب دراسة عناصر متميزة مثل الإنتاجية والحرية الاقتصادية (Saini and Singhania, 2018).

١.٣ نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف كل من الدول النامية والمتقدمة إلى النمو والتنمية. ونظرًا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة معقدة تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، فإن العديد من النظريات تحاول تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأنماطه. سيشرح هذا الجزء بعض النظريات البارزة، مثل نظرية الاستيعاب الداخلي، ونظرية الميزة الاحتكارية، ونظرية دورة حياة المنتج، ونظرية الانتقائية (نموذج OLI).

١.٣.١ نظرية الاستيعاب الداخلي

تم اقتراح النظرية في الأصل في سياق وطني، ثم تم توسيع نطاق النظرية عام ١٩٧٦ لتشمل سياقًا دوليًا، مما حسن تركيزها الضيق على السياقات الوطنية. يُشار إلى هذه الفكرة أحيانًا على أنها نظرية عامة للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تُعدّ النظريات الأخرى مجموعات فرعية من فرضية الاستيعاب الداخلي، تشير هذه الفرضية إلى أن استيعاب إجراءات معينة يمكن أن يوفر النفقات حيث توضح نظرية الاستيعاب الداخلي نمو الشركات متعددة الجنسيات والعوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر، الفرضية الرئيسية لهذه النظرية هي أن الشركات تتخبط في الاستثمار الأجنبي المباشر لاستبدال معاملات السوق بمعاملات داخلية، سلط دينيسيا عام ٢٠١٠ الضوء على عاملين رئيسيين يفسران ذلك وهما إزالة المنافسة وامتلاك مزايا محددة في أنشطة معينة. (Denisia)

(2010)، ونظرًا لعيوب السوق تُفسّر هذه النظرية سبب تفضيل الشركات للاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات لن تستثمر في الخارج إلا إذا كانت فوائد استخدام مزاياها الفريدة تفوق تكاليف العمليات الخارجية (Zeqiri et al., 2016)

تعرضت النظرية لبعض النقد حيث أنها أهملت تكاليف المعلومات حيث أكدا إيدن وميلر عام ٢٠٠٤ بأن النظرية يجب أن تُراعي أيضًا تكاليف المعلومات، وناقشا تكاليف المعلومات التي تواجهها الشركات الأجنبية مقارنةً بالشركات المحلية، ومخاطر العملة، وتفاوت المعاملة الحكومية، والتي تُسهم جميعها في تكاليف التكيف عند الاستثمار في الخارج، تؤكد النظرية على أن قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر هي خيارات استراتيجية تُتخذ على مستوى الشركة، وليست مجرد قرارات مالية تُحركها أسواق رأس المال. ويُقرّ هذا المنظور بأن الشركات متعددة الجنسيات تُجري استثمارات في الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تدويل عملياتها وتحقيق مزايا خاصة بالشركة، مثل تلك المُستمدة من البحث والتطوير، يلعب البحث والتطوير دورًا حاسمًا في هذا السياق، إذ غالبًا ما يؤدي إلى تطوير تقنيات وعمليات ومنتجات خاصة تمنح الشركات ميزة تنافسية، ومن خلال استيعاب هذه الابتكارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للشركات حماية ملكيتها الفكرية بشكل أفضل، وتحسين عملياتها، واستغلال استثماراتها في البحث والتطوير بفعالية أكبر في مختلف الأسواق.

١.٣.٢ نظرية الموائمة المؤسسية:

تتمحور هذا النظرية حول المستثمر وعلاقته بالدولة المضيفة من خلال دراسة مدى تكيف المؤسسات في البلد المضيفة لملائمة متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر بها، وتخلص هذه النظرية الى أهمية ان يتعدد المزايا التنافسية في البلد لجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما يفسر ان توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لا يتم بشكل متساوى لأن توزيع الموارد الطبيعية غير متساوي في بلدان العالم ولكن هذا التوزيع غير المتساوي في بلدان العالم للموارد الطبيعية يتم معالجته من قِبل الدول المفتقرة للموارد عن طريق تحقيق مزايا تنافسية أخرى تجعلها جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتبط الموائمة المؤسسية بأربع منظومات هي:

المنظومة الحكومية ، ومنظومة السوق، والتعليم ، ومنظومة الثقافة الاجتماعية والذي يوضحه هرم الموائمة المؤسسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن هذه النظرة تهتم بجوانب الجذب المؤسسية في الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وظهرت بعض الدراسات التطبيقية على بعض الدول نتائج إيجابية لهذه النظرية عندما أصبحت هذه الدول جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من افتقارها للموارد الطبيعية. (بن عاشور، ٢٠٢٢)

١.٣.٣ نظرية الانتقائية (نموذج OLI):

اقترح جون هـ. دانيغن نظرية الانتقائية عام ١٩٨١ وهي تُقدم إطارًا واسعًا لفهم الإنتاج العالمي حيث تغطي النظريات الشائعة بما في ذلك نظرية هبة العوامل لهيكشر وأولين ، ونظرية الميزة الاحتكارية لهييمر، ونظرية تكلفة المعاملات لكوس ، ونظرية التدويل لباكلي وكاسون ، ونظريات ميزة الموقع لدونينج. تقدم النظرية الانتقائية شرحًا شاملاً للعديد من اتجاهات التدويل وأسباب اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك تفضيل السوق واختيار الموقع وعوامل أخرى. وبناءً على ذلك، يدعي تشو عام ٢٠٠٨ أن هذه النظرية تمثل النظريات التقليدية المستخدمة لشرح أنشطة تدويل الشركات متعددة الجنسيات (Sattarov, 2012)

وتسمى النظرية الانتقائية أيضًا نموذج OLI لأنها تتكون من ثلاث مجموعات من المتغيرات المترابطة: المزايا الخاصة بالملكية والمزايا الخاصة بالموقع ومزايا التدويل. التكنولوجيا، والمعلومات، والعلامة التجارية، والقدرات الإدارية، وغيرها من الأصول غير الملموسة، هي أمثلة على "المزايا الخاصة بالملكية"، والتي تُعرف أيضًا بالمزايا الخاصة بالشركة. هذه أصول حصرية قابلة للتحويل بسهولة داخل شركة متعددة الجنسيات، يصف مصطلح "المزايا الخاصة بالموقع" (المعروف أحيانًا باسم "المزايا الخاصة بكل دولة") المزايا المحدودة جغرافيًا التي توفرها الدول المضيفة لشركات الاستثمار. كما يناقش هذا المصطلح الميزة التنافسية المتزايدة للدولة المضيفة بفضل هيكل سوقها، واستقرارها السياسي، ومواردها الثقافية، وخصائص أخرى، لذلك تلعب المزايا الخاصة بالموقع للدول المضيفة دورًا حاسمًا في خيارات الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، يُشار إلى قدرة الشركات متعددة الجنسيات على استيعاب مزايا ملكيتها بشكل فعال لخفض تكاليف المعاملات أثناء الإنتاج

الدولي باسم "مزايا الاستيعاب" (Zhu, 2008). نظراً لجاذبية المواقع الجغرافية لمختلف المناطق والبلدان، تُوفّر خصائص نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر (OLI) إطاراً لتقييم الطرق البديلة التي يُمكن للشركات من خلالها هيكله استغلال كفاءاتها الرئيسية (Dunning, 2000). بالإضافة إلى ذلك، يُميز دانينغ عام ١٩٩٤ بين أربع فئات من الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على أهدافها الاستراتيجية المتنوعة: الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق، والاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة، والاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية، والاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأصول الاستراتيجية. يُركز المستثمرون الأجانب الباحثون عن السوق على تقديم الخدمات لأسواق الدول المضيفة لهم. ومع ذلك، ولأن التصنيع يُصدر في الغالب إلى الدولة الأم للاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المستهدفة الأخرى، فإن المستثمرين الأجانب الباحثين عن الكفاءة يُركزون على عناصر الإنتاج منخفضة التكلفة. علاوة على ذلك، فإن هدف المستثمرين الأجانب الباحثين عن الموارد الطبيعية هو استخراج أو تحسين الموارد الطبيعية للدولة المضيفة. وأخيراً، تهدف الاستثمارات الاستراتيجية الساعية إلى الأصول إلى بناء الموارد والقدرات التي تعتقد الشركة المستثمرة أنها ستساعدها في الحفاظ على كفاءاتها الأساسية أو تنميتها في الأسواق المحلية أو الدولية. (Reiljan et al., 2001).

١.٣.٤ نظرية الميزة الاحتكارية

بدأ كوز عام ١٩٣٧ النقاش حول التوزيع الفعال للأصول عبر مواقع مختلفة من خلال طرح مفهوم تكاليف المعاملات لشرح تنظيم الشركات وحدودها، وقد درس الشركات في سياق الأنشطة الدولية، مؤكداً أن استخدام نظام الأسعار الكلاسيكي الجديد ينطوي على تكاليف (متحديةً بذلك افتراض المعلومات الكاملة في النظرية الكلاسيكية الجديدة). ووفقاً لكوز، تُبرر هذه التكاليف تشكيل هياكل مثل الشركات، مما يساعد على تقليل تكاليف المعاملات. وتمثلت مساهمة كوز الرئيسية في تسليط الضوء على العقبات التي تحول دون الاستخدام الأمثل لنظام الأسعار في إطار النظرية الكلاسيكية الجديدة. بناءً على عمل كوز، قدّم هايمر عام ١٩٦٠ منظوراً بديلاً بإجراء تحليل اقتصادي جزئي للشركات متعددة الجنسيات من منظور نظرية التنظيم الصناعي، ربط الاستثمار الأجنبي المباشر

بدوافع هذه الشركات لتوسيع عملياتها دوليًا ونقل المنتجات الوسيطة، كالمعرفة والتكنولوجيا، عالميًا. وأكد هايمر على أن الشركات متعددة الجنسيات كيان تجاري يركز على الإنتاج الدولي بدلاً من التجارة، وبينما اعتمدت نظرية الاقتصاد الكلي الكلاسيكية على فكرة السوق التنافسية الكاملة، زعم هايمر أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل في أسواق غير كاملة، وسلط الضوء على مزايا الشركات متعددة الجنسيات غير المالية مقارنةً بالشركات الأخرى التي تعمل في نفس الأنشطة الاقتصادية (Vasyechko, 2012). وفقًا لهذه النظرية، تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمزايا احتكارية تُمكنها من إدارة أعمالها بربحية أكبر من الشركات المحلية المنافسة، واكتشف هايمر عام ١٩٦٠ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث لأن الشركات متعددة الجنسيات تختار الأسواق أو القطاعات التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية أكبر من الشركات الأخرى العاملة، وقد تتمثل هذه المزايا، على سبيل المثال، في زيادة المعرفة التكنولوجية. تُعرف هذه المزايا التنافسية أحيانًا بالمزايا الخاصة بالشركة (أو الخاصة بالملكية) (Shenkar et al., 2014)، وبناءً على هذه النظرية، فإن المحركين الرئيسيين للميزة الاحتكارية هما المعرفة الفائقة واقتصادات الحجم. تُستخدم المعرفة الفائقة لخلق تميز فريد بين المنتجات للشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المهارات الإدارية وتقنيات الإنتاج ومعرفة المنتجات والتنظيم الصناعي. علاوة على ذلك، يُسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي أو الرأسي في وفورات الحجم، وهو العنصر الثاني للميزة الاحتكارية، وتتخاطر الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي عندما تبدأ عمليات الإنتاج نفسها في دول مختلفة، من ناحية أخرى يمكن الوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي حيث تنتج كل شركة تابعة أجزاء من المنتج النهائي تكون تكاليف الإنتاج المحلية فيها أرخص، ويمكن للشركات متعددة الجنسيات الاستفادة من المزايا المحلية في تكاليف التصنيع (Sattarov, 2012).

كما زعم كيندلبرجر عام ١٩٦٩ أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحدث في الأسواق ذات المنافسة الكاملة بالاستعانة بأبحاث هايمر كدعم، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يوجد في عالم توجد فيه منافسة كاملة على المنتجات والعوامل لأن الشركات المحلية ستكون لها ميزة على

الشركات الأجنبية بسبب قرب عملياتها من مراكز صنع القرار الخاصة بها. لذلك سيكون من الصعب على الشركات الدولية البقاء، ولكي ينجح الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون هناك بعض النقص في أسواق المنتجات والعوامل (Barclay, 2000) ، ووضعت العديد من افتراضات هايمر الأساس للبحوث النظرية والتجريبية المستقبلية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في فهم طبيعته في الاقتصادات الانتقالية. تُبرز نظريته العوامل الرئيسية ذات الصلة بهذه الاقتصادات، مثل تميز المنتجات، والخبرة الإدارية، والتقنيات الجديدة أو براءات الاختراع، والتدخل الحكومي، وعدم تماثل المعلومات، والاختلافات الثقافية، وأخلاقيات العمل، يُشير هذا الإطار مجدداً إلى موضوعات عدم اليقين وارتفاع مستويات المخاطر المرتبطة بالأسواق الدولية، والتي استُثبتت منها العديد من مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر. مما يعني ان نظرية هايمر تتعرض لانتقادات بسبب أن امتلاك الشركات لمزايا معينة لا تعني بالضرورة الى ان تقوم هذه الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر لانها قد تستغل هذه المزايا من خلال التراخيص والتصدير وهذه المزايا ليست المحرك الوحيد للاستثمار الأجنبي بل ان هناك العديد من العوامل الأخرى مثل سياسة الدولة المضيفة للاستثمار وسلوكيات المنافسين وحجم السوق وغيرها من العوامل. (بن عاشور، ٢٠٢٢)

١.٣.٥ نظرية دورة حياة المنتج

قدّم ريموند فيرنون هذه النظرية عام ١٩٦٦، وكان الهدف من تطويرها شرح أنواع مُحددة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مزج مراحل المنتج بمراحل تطوره. وقد قدّمت الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات هذه الأنواع في قطاع التصنيع في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. اقترح فيرنون هذا الإطار النظري لشرح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الميزة النسبية لثروات عوامل الإنتاج ركّز هذا الإطار المعروف باسم نظرية دورة حياة المنتج الدولية على المعلومات وعدم اليقين ووفورات الحجم بدلاً من التركيز على تكاليف عوامل الإنتاج فحسب. وفقاً لنظرية توزيع العوامل، تُفسر الاختلافات في توزيع العوامل والظروف الأولية بين البلدان التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (Kinoshita et al., 2004) ، مما يُساعد في تفسير سبب استثمار الدول المتقدمة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومع ذلك، يُبسّط نموذج

فيرنون الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتجارة، ويفشل في تفسير ظاهرة استثمار الدول النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصادات المتقدمة (Vasyechko, 2012)

حيث مزج فيرنون الثلاث مراحل بثلاث مستويات للتطوير وأصبحت تنقسم إلى: مرحلة المنتج الجديد، ومرحلة المنتج الناضج، ومرحلة توحيد معايير المنتج. في المرحلة الأولى، وهي مرحلة المنتج الجديد، وُجد أن الإنتاج يتم في البلد الأم، وأن الطلب مرتفع للغاية، وبالتالي تكون الأسعار غير مرنة (Severn, 2007). وبناءً على ذلك، تُنتج الشركات منتجات جديدة وفريدة بتقنيات مبتكرة محلياً، ويُصدّر الفائض (الفائض) إلى الأسواق الخارجية، المرحلة الثانية وهي مرحلة نضج المنتج، ستصبح الاستثمارات الأجنبية أكثر فائدة بسبب دخول شركات جديدة إلى الأسواق المحلية وهذا يعني أن تكلفة الإنتاج تصبح اللاعب الرئيسي في عملية الإنتاج. وبالتالي، ستجذب الشركات للاستثمار والإنتاج في الدول الأكثر تقدماً لتكون قادرة على الاستفادة من وفورات الحجم وخفض تكاليف الإنتاج وأخيراً، مرحلة التوحيد القياسي، في هذه المرحلة يكون العامل الرئيسي للمنافسة هو الأسعار وليس أي نوع من أنواع التمايز في المنتجات نظراً لحقيقة أن الإنتاج يصبح موحداً تماماً. تتمتع الدول النامية بتكاليف عمالة منخفضة مما يفسر سبب اعتبارها مناطق تنافسية للإنتاج والاستثمار وبالتالي، فإن هذا يمكنها من الاستفادة من نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر (Frawsen et al., 2004). بعض من الواضح أن بعض الافتراضات الأساسية لأطروحة فيرنون الأصلية موضع شك، إذ اكتشف اختفاء الاختلافات بين البلدان، بالإضافة إلى زيادة نسبة الوصول الجغرافي للمؤسسات، حيث أوضحت المدرسة اليابانية أن مراحل التطور تختلف بين الدول وبعضها حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة لتطوير الدول المضيفه للاستثمار، لكن هذه النظرية تعتمد في تحليلها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تجاهل الشركات العملاقة. (بن عاشور، ٢٠٢٢)

بالمقارنة مع النظريات الشائعة الأخرى مثل نظرية التدويل، ونظرية الميزة الاحتكارية، ونظرية دورة حياة المنتج، تقدم نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر (OLI) شرحاً أكثر شمولاً للاستثمار الأجنبي المباشر. تدمج الفكرة المتغيرات الخاصة بالملكية، والموقع، والتدويل لإعطاء أسباب ومزايا الإنتاج

الدولي. لا تزال النظرية الانتقائية قادرة على وصف أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من اختلاف سلوك الشركات متعددة الجنسيات الحديثة وبيئة الأعمال العالمية عما كانت عليه قبل بضعة عقود .

٢. مؤشر التنمية البشرية ومكوناته والعوامل المؤثرة عليه:

٢. ١ تعريف مؤشر التنمية البشرية والعوامل المؤثرة عليه:

يُعد مؤشر التنمية البشرية أحد مؤشرات النمو الاقتصادي للدول، عند قياس التنمية الاقتصادية، لا يتم عن طريق حساب معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بل ينبغي دراسة التنمية البشرية كأحد الاعتبارات الأساسية لمستوى تنمية أي بلد، من الواضح أن التنمية البشرية تتعلق بتوسيع خيارات الناس من خلال الموارد الطبيعية المشتركة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مؤشر التنمية البشرية (HDI) في عام ١٩٩٠. تم إنشاء مؤشر التنمية البشرية للتأكيد على أن الأفراد وقدراتهم يجب أن يكونوا المعيار النهائي لتقييم تنمية أي بلد، وليس النمو الاقتصادي وحده. يمكن استخدام مؤشر التنمية البشرية لتحقيق نواتج مختلفة للتنمية البشرية بالرغم من ان كلاهما يحقق نفس مستوى الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد وذلك من خلال اولويات البرامج الحكومية في تحقيق مكونات مؤشر التنمية البشرية.

من الناحية النظرية، يُعد ارتفاع دخل الفرد أحد العوامل التي تُسرّع من مؤشر التنمية البشرية حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على مستوى التنمية، وبالتبعية سيزيد هذا التحسن من القدرة الشرائية للأفراد، وفي النهاية سيُحسن جودة التعليم والصحة. ومع ذلك، فإن ارتفاع معدلات النمو لا يعكس بالضرورة زيادة معدل الرفاهية لجميع السكان ، كما أن معدل النمو الاقتصادي السريع لن يؤدي في حد ذاته إلى زيادة أو تحسين توزيع الأرباح لجميع السكان. لكن في ذات الوقت يمكن للأداء المتزايد لمؤشرات التنمية البشرية أن يُسرّع من تحول الدولة من دولة نامية إلى دولة متقدمة.

أن العوامل المحددة لمؤشر التنمية البشرية مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومؤشر جيني، ومعدل الخصوبة، وانبعثات ثاني

أكسيد الكربون، لها أهمية في تحليل مؤشر التنمية البشرية. كما تؤثر متغيرات سكان الريف، والإنفاق الصحي، والناتج المحلي الإجمالي، ومستخدمي الإنترنت، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وحصّة سنوات الدراسة المتوقعة على مؤشر التنمية البشرية في المدى القصير، أما على المدى الطويل، فإن المتغيرات التي لها تأثير إيجابي على مؤشر التنمية البشرية هي الإنفاق الصحي، والناتج المحلي الإجمالي، ومستخدمي الإنترنت، وحصّة سنوات الدراسة المتوقعة. كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، والإنفاق الحكومي على وظائف التعليم، والإنفاق الحكومي على وظائف الصحة يؤثر على مؤشر التنمية البشرية في بعض البلدان. كما أن معدلات البطالة والنمو الاقتصادي ونسبة الإعالة، واستهلاك الأسر للغذاء ويؤثر على مؤشر التنمية البشرية في بلدان أخرى.

كما أن توزيع الدخل، والسيطرة على السكان، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وميزانية التعليم ضرورية لتحسين مؤشر التنمية البشرية، أي أن التمويل الحكومي في قطاعي التعليم والصحة يؤثر على مؤشر جودة الإنسان. كما أن التمويل الحكومي في قطاعي التعليم والصحة له تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال مؤشر التنمية البشرية. أثبتت بعض الدراسات أن الناتج المحلي الإجمالي وضرائب الدخل على المدينين القصير والطويل يؤثران على مؤشر التنمية البشرية. كما توصلت بعض الدراسات على عينة من الدول أن الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨ أثرت على مؤشر التنمية البشرية، ولم تؤثر أزمة عام ١٩٩٧ ولا مركزية الحكومة على مؤشر التنمية البشرية. كما أن توسيع نطاق تمكين المرأة والمرافق المنزلية ضرورية لتعزيز قيمة مؤشر التنمية البشرية. ويمكن للدول ذات القيم المرتفعة لمؤشر التنمية البشرية التركيز على جميع المحددات الأربعة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وسنوات الدراسة المتوقعة، ومعدل المشاركة في العمل، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وتصميم سياساتها. Arisman, (2018)

توصلت بعض الدراسات أن استراتيجيات التخطيط لتعظيم مؤشر التنمية البشرية تميل إلى تقليل الاستهلاك وتعظيم الإنفاق على التعليم والصحة. ومن المشاكل التي تعيب الخطط المثلى أن

عنصر الدخل في مؤشر التنمية البشرية لا يؤدي دوره المنشود في تأمين الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. كما أن معدل وفيات الرضع، وانتشار الفقر، والزواج دون سن الثامنة عشرة، عوامل مهمة في خفض قيمة مؤشر التنمية البشرية.

مما يعني أن نتائج متغيرات التعليم والإنفاق الحكومي على التعليم والفقر والنمو الاقتصادي لها تأثير كبير على مؤشر التنمية البشرية. (Nainggolan et al., 2022)

بناءً على النظريات الكلاسيكية، فإن التنمية الحقيقية لا تتحقق من خلال النمو الاقتصادي فحسب، بل من خلال توسيع القدرات اللازمة لعيش حياة كريمة. ويبرز هذا الإطار أهمية الوصول إلى التعليم والبنية التحتية والفرص الاقتصادية، باعتبارها عوامل حاسمة لتحسين مؤشر التنمية البشرية، وبالتالي تعزيز التنمية البشرية على المستوى الجزئي، يُمكن للاستثمارات في البنية التحتية، مثل الطرق والجسور وأنظمة النقل، أن تُحسن أيضاً إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم. ولهذا آثار إيجابية على رفاهية الناس، ويمكن أن يُحسن مؤشر التنمية البشرية (HDI) لبلد أو منطقة. ومع ذلك، فإن كفاءة وجودة البنية التحتية في تحسين مؤشر التنمية البشرية تعتمد أيضاً على التوزيع العادل وتكافؤ فرص الوصول لجميع فئات المجتمع. يُمكن أن تؤدي فجوات البنية التحتية بين المناطق الحضرية والريفية وكذلك بين المناطق المتقدمة والنامية إلى تفاوتات في تحقيق مؤشر التنمية البشرية. لذلك، ينبغي أن تكون سياسات التنمية الاقتصادية وسياسات البنية التحتية مستدامة، مع مراعاة احتياجات وتطلعات جميع المجتمعات. سيساعد ذلك على الحد من الفوارق الاجتماعية وتحسين جودة الحياة بشكل عام، بالإضافة إلى زيادة مؤشر التنمية البشرية. وبالتالي، يُعد الفهم الشامل للعلاقة بين النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والتنمية البشرية أمراً أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للمجتمع. (Baiq,et al., 2023)

كما أظهرت نتائج بعض الدراسات أن نمو السكان ومعدل نمو دخل الفرد يؤثران جزئياً على ارتفاع مؤشر التنمية البشرية في بعض الدول، كما أن جميع المتغيرات المستقلة (السكان، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، ومعدل نمو دخل الفرد) تؤثر في أن واحد على مؤشر التنمية البشرية.

نستخلص مما سبق أنه يمكن تطبيق العديد من التوصيات السياسية على صانعي السياسات فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية. منها ضرورة ضبط عدد السكان فكلما زادت أهمية السكان ينبغي على الحكومة زيادة ميزانيتها لتعزيز قطاعي التعليم والصحة، كما يتضح ضرورة وضع سياسات لتسريع نمو الاقتصاد، سيُحسن النمو الاقتصادي المرتفع جودة الحياة البشرية، كما يُعد تطوير البنية التحتية لقطاعي التعليم والصحة أمراً بالغ الأهمية، لذلك ينبغي على الحكومة الاهتمام وتخصيص المزيد من الموارد لكلا القطاعين. (Arisman, 2018)

٢.٢ مكونات مؤشر التنمية البشرية:

تم تشكيل مؤشر التنمية البشرية من أربعة مؤشرات عام ١٩٩٠ تعكس هذه المؤشرات الأربعة طول عمر الفرد والصحة والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق، ويقاس مؤشر التنمية البشرية باحتساب المتوسط الهندسي لكل من الأبعاد الثلاثة بعد الصحة وبعد التعليم وبعد مستوى المعيشة. يتم تقييم بعد الصحة من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة، يتم قياس بعد التعليم بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ عاماً فأكثر، وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الدراسة، يُقاس بُعد مستوى المعيشة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويستخدم مؤشر التنمية البشرية لوغاريتم الدخل ليعكس انخفاض أهمية الدخل مع تزايد الدخل القومي الإجمالي. (Arisman, 2018)

٢.٣ طرق قياس مؤشر التنمية البشرية والعوامل المؤثرة عليه:

من المقبول على نطاق واسع الآن أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP) أو الدخل القومي الإجمالي للفرد (GNI) هما مقاييس غير كافية لمستوى التنمية في بلد ما، لأن العديد من أبعاد الرفاهية المهمة لا يجري قياسها بدقة من خلالهما، في تقرير التنمية البشرية السنوي (HDI) يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مؤشر التنمية البشرية (HDI)، وهو مؤشر مركب للتنمية البشرية. يقيس HDI متوسط الإنجازات التي تحقّقها الدولة في ثلاثة أبعاد: الحياة الطويلة والصحية، التي يُقاس بطول العمر المتوقع (LEI)؛ والمعرفة، التي تُقاس بمؤشر التعليم (EI)؛ ومستوى معيشي لائق، الذي يُقاس بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDPI). يهدف هذا المؤشر

إلى النقاط الأبعاد من الرفاهية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدخل (مثل الإسكان والتغذية والملبس، إلخ). يتم تطبيع كل متغير من كل مؤشر إلى النطاق ١-٠ عن طريق طرح قيمة دنيا محددة مسبقاً من نتيجة الدولة وقسمة هذا على الفرق بين القيمة القصوى والدنيا المحددتين مسبقاً. بالنسبة لمؤشر مستوى المعيشة، يستخدم لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي المعدل للفرد (بسر الدولار الدولي لتعادل القدرة الشرائية) لاستيعاب تناقص الأهمية الحدية للتنمية البشرية للدخل. مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط البسيط لهذه المؤشرات الثلاثة. (Georges at al., 2010)

إن بناء أي مؤشر ينبغي أولاً تقرير ما إذا كان المؤشر سيكون عبارة عن تركيب لعدة أبعاد، وفي هذه الحالة، تحديد الأبعاد التي ينبغي أخذها في الاعتبار. إن الواقع لا يفرض الأبعاد التي يجب اختيارها، إذ لو كان الأمر كذلك، لاستخدم جميع الباحثين المؤشرات نفسها دائماً، لقد أنشئ مؤشر التنمية البشرية (HDI) في عام ١٩٩٠ بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا المؤشر يمثل الأساس لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة. ويتمثل الهدف الأساسي للتقرير والمؤشر في جذب الانتباه إلى أبعاد مثل الصحة والتعليم التي قد لا تُقدّر تقديرًا صحيحًا عند ترتيب الدول وفق المؤشرات التقليدية للإنتاج والدخل. يجمع مؤشر التنمية البشرية بين ثلاثة أبعاد: التعليم، وطول العمر الذي يُقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد (LE)، والمستوى الاقتصادي للمعيشة الذي يُقاس باللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP/c) محسوبًا بتكافؤ القوة الشرائية (PPP). ويؤدي استخدام التحويل اللوغاريتمي ومقياس PPP إلى تقليل التقدير للفجوة بين الدول الأكثر تقدمًا والدول الأخرى. ويقاس المؤشر التعليمي من تركيب بين مؤشر معرفة القراءة والكتابة للكبار ومعدل الالتحاق الإجمالي، وعلى المدى الطويل سيكون من المفيد توفر مؤشرات أفضل لجودة نظم الصحة والتعليم. فعلى سبيل المثال، قد يكمل نصيب الفرد من الموازنة الوطنية للصحة بمتوسط العمر المتوقع لتقييم مستويات الصحة. علاوة على ذلك، اكتسبت أبعاد جديدة أهمية كبيرة. فهناك أبعاد جديدة تؤثر على الأبعاد الأساسية مثل متوسط نصيب الفرد من حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وكذلك حماية الحقوق المدنية. (Annibal et al., 2010)

يشارك HDI في بعض الخصائص مع بعض مؤشرات الرفاهية الأخرى، مثل مؤشر جودة الحياة المادية (PQLI) الذي قدّمه موريس في عام ١٩٧٩ وحلّله لارسن وويلفورد في عام ١٩٧٩، وهو كذلك يجمع ثلاثة مؤشرات اجتماعية (وفيات الأطفال، ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومتوسط العمر المتوقع). ونظرًا لأن مؤشر التنمية البشرية يعتمد فقط على ثلاثة جوانب من الرفاهية، فإنه ليس مقياسًا يشمل جميع جوانب التنمية البشرية، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار أبعادًا أخرى للرفاهية، مثل الأمن والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان أو توزيع التنمية البشرية داخل الدولة. (Georges at al., 2010)

من الانتقادات الأخرى لمؤشر التنمية البشرية أنه يستخدم نظام أوزان عشوائي إلى حد كبير لمؤشرات المكونات الثلاثة، أي متوسطًا بسيطًا، كما يتم انتقاده أيضاً بأن التسويات الضمنية التي تفترضها هذه الأوزان ليست شفافة وقد تحمل أحكامًا قيمية غير دقيقة واقترح كلارك وماكجيلفراي (٢٠٠٧) السماح بتغيير المكونات والأوزان بين الدول، لأخذ تفضيلات السكان المحليين أو صانعي السياسات في الاعتبار. ومن المؤكد أن العديد من أنظمة الأوزان الأخرى ممكنة، ولكن لم يظهر منها ما يكون مفضلًا بوضوح، وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمًا بقاعدة الأوزان المتساوية. على الرغم من هذه الانتقادات، هناك عدة تبريرات ممكنة لمثل هذا التوزيع المتساوي للأوزان حيث لا يوجد مبرر مسبق لتخصيص أوزان مختلفة للمؤشرات المكونة، ويوصي باستخدام أوزان متساوية على أساس مبدأ عدم وجود سبب كافٍ للتمايز بين المؤشرات، كما أن قاعدة الأوزان المتساوية تجعل المؤشر بسيطًا للغاية وسهلًا في التواصل، وهو ما كان هدفًا مهمًا لمؤشر التنمية البشرية. تبرير أخير للتوزيع المتساوي للأوزان يستند إلى تقنيات إحصائية مثل تحليل المكونات الرئيسية (PCA)، وهي تقنية تقلل أبعاد تستغل الترابط بين المؤشرات المختلفة لإنشاء متغيرات كامنة جديدة. يبرّر بعض مؤيدي نظام الأوزان المتساوية في تقرير التنمية البشرية باستخدام PCA (استنادًا إلى مصفوفة التباين) مع بيانات عام ١٩٩٧. واستخدام PCA على بيانات عام ١٩٩٢ كأحد الخيارات لاشتقاق أوزان لمكونات HDI. كما تم استخدام PCA لاستبطان أوزان مكونات مؤشر جودة الحياة المادية (PQLI) (والذي يمكن اعتباره جزئيًا لـ HDI) مع إضافة نصيب الفرد من الناتج

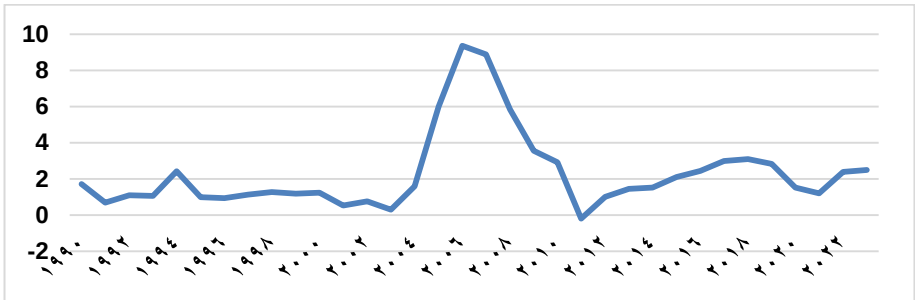
المحلي الإجمالي؛ كما اقترح ديل فال إيرالا وبويرتا جيل (١٩٩٩) على سبيل المثال استخدام تحليل المكونات الرئيسية الموزونة (WPCA) لقياس التنمية البشرية؛ واستخدم ماكجيلفاري (٢٠٠٥) PCA لإنتاج مؤشر رفاهية غير متعلق بالدخل قائم على مجموعة من مؤشرات الرفاهية لدراسة أي البلدان تؤدي أداءً أفضل في المكون الرئيسي الأول مما كان متوقعًا بناءً على دخل الفرد. أصبح من الشائع استخدام PCA لإنتاج مؤشر مرجعي للدخل باستخدام متغيرات الأصول في المسوحات السكانية والصحية. يتطلب مثل هذا النهج الإحصائي تبريرًا موضوعيًا أيضًا، التبرير الذي يمكن الاستناد إليه لاستخدام PCA في تحديد الأوزان هو أن "التنمية البشرية" هي مفهوم جوهري كامن لا يمكن صياغته بسهولة بواسطة مؤشر واحد. بدلًا من ذلك، هناك عدة مؤشرات، مثل التعليم وطول العمر والدخل، تعبر عن جوانب مهمة من هذا المفهوم الكامن، لكن لا يستطيع أي منها بمفرده التقاطه بشكل كامل. نتيجة لذلك، فإن مفهوم التنمية البشرية يوجد في تقاطع هذه المؤشرات. ويوفر المكون الرئيسي الأول، المصمم لاستغلال الترابط بين المتغيرات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأمثل طريقة، مثل هذا الملخص أحادي البعد، نقيس الأوزان المستخرجة بهذه الطريقة مساهمة كل مؤشر في ذلك المفهوم الكامن. مما يعني أن فهم الترابط الإحصائي بين مكونات HDI واستخدامه لاشتقاق أوزان مؤشرات المكونات هو أمر ذو أهمية جوهريّة، إذ يساعد ذلك على استرجاع مفهوم التنمية البشرية الكامن. تختلف هذه الصورة للتنمية البشرية عن اعتبار مكونات HDI كأبعاد مستقلة هامة في التنمية البشرية. حيث يعني ذلك ضرورة أن يكون لكل بُعد وزنٌ معياري مشتق مستقل تمامًا عن ارتباطه بالأبعاد الأخرى. فإذا كان، على سبيل المثال، البعد التعليمي لا يرتبط إطلاقًا بالبعدين الآخرين من HDI، فإن مقارنة المفهوم الكامن ستعطي هذا البعد وزنًا صفرًا، بينما سيعطي مفهوم التنمية البشرية متعدد الأبعاد وزنًا معياريًا مشتقًا لهذا البعد، بغض النظر عن ارتباطه. بينما إذا اعتبرنا المكونات متعددة الأبعاد للتنمية البشرية مزايا واضحة، فإننا نجادل بأن معاملة التنمية البشرية كمفهوم كامن لها أيضًا مزايا وبعض الفوائد مقارنةً بالخيار الآخر، ومن ثم لا ينبغي أن يكون له وزن. ما مدى أهمية أن يكون التعليم مكونًا في التنمية البشرية إذا لم يرتبط بأي شكل بتحسين الصحة والتحسينات الأخرى في الوظائف التي يمثلها مكون الدخل؟ هل له نفس القيمة

للشخص (أو الدولة) إذا كان متوسط العمر منخفضاً جداً كما لو كان مرتفعاً جداً؟ أليست التنمية البشرية حقاً تتعلق بتقاطع الإنجازات التكميلية في التعليم والصحة والوظائف ذات الصلة بالدخل؟ لذا، فإننا نجادل بأن حتى في حالة وجود بُعدٍ غير مرتبط (أو مرتبطٍ قليلاً)، قد يكون نهجنا ذا صلة ضمن منظومة أبعاد التنمية البشرية؛ بشرط أن يشير اختبار تقليل الأبعاد إلى إمكانية ذلك. (Georges at al., 2010)

بعض الدراسات اختلفت مع ذلك في أن التنمية البشرية تتعلق بأكثر من الأبعاد الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية، والتي لأسباب عملية، تشكل هذا المقياس الآن. هذه الأبعاد الثلاثة ما هي إلا عناصر أولية لمجموعة أكبر بكثير من المكونات ذات الصلة (والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً) بالمفهوم الكامن للتنمية البشرية. وبالتالي فإن استخدام PCA لاشتقاق الأوزان لهذا المفهوم الكامن الأوسع هو أمر مناسب تماماً طالما أن الأبعاد المهملة ستكون أيضاً مرتبطة بالأبعاد المشمولة (وهو أمر محتمل جداً).

٣. الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنمية البشرية في مصر :

٣. ١ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر :



شكل رقم (١)

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٣

صافي التدفقات الوافدة / % من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: بيانات مجمعة من UNDP

تُظهر بيانات الشكل السابق تباين ملحوظ في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر في الفترة من عام ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٣. وفقاً لنظرية دورة حياة الاستثمار الأجنبي OLI، فإن دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتبع مراحل مرتبطة بموقع الدولة في دورة حياة الاستثمار والتي تنقسم إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

في المرحلة الأولى، يكون دخول الاستثمارات محدوداً بسبب ضعف البيئة المؤسسية وهو ما يفسر انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات، حيث كانت النسبة منخفضة نسبياً (تقريباً ١.٧٪) مع بعض التذبذبات الطفيفة.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠):

(الإصلاحات الاقتصادية)، ترتفع النسبة بسرعة عند إزالة القيود وتحسين بيئة الأعمال، وقد تواجه الدولة تحديات في الاستدامة إذا لم تتزامن الاستثمارات مع إصلاحات هيكلية مستمرة أو استقرار سياسي، وهذا ما حدث من طفرة الاستثمار في منتصف الألفية وما تلاها من تراجع في الفترة الانتقالية بعد ٢٠١١ نتيجة الاضطرابات السياسية. فوجد بحلول منتصف الألفية الثانية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) سجلت مصر طفرة ملحوظة حيث وصلت النسبة إلى مستويات عليا تجاوزت ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي — وهي فترة ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية وبرامج الخصخصة الواسعة، وهذا ما يتفق مع نظرية النموذج الهيكلي حيث تشير النظرية الهيكلية إلى أن ارتفاع نسبة FDI/GDP يمكن أن يكون نتيجة لبرامج الخصخصة واسعة النطاق أو بيع الأصول المملوكة للدولة، وهو ما يفسر جزءاً من الطفرة الكبيرة في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة.

المرحلة الثالثة (٢٠١١ - ٢٠٢٣) :

عقب الأزمات السياسية والاقتصادية (٢٠١١ - ٢٠١٣) تراجعت النسبة بشكل حاد لتقترب أحياناً من القيم السلبية أو القريبة من الصفر، ما يعكس خروج جزء من الاستثمارات أو تراجع صافي التدفقات وذلك نتيجة تأثر الأموال الساخنة بالأزمات السياسية والاضطرابات التي حدثت عقب ثورة ٢٥ يناير وهذا يتفق مع منظور نظرية المخاطر السياسية (Political Risk Theory)، فإن

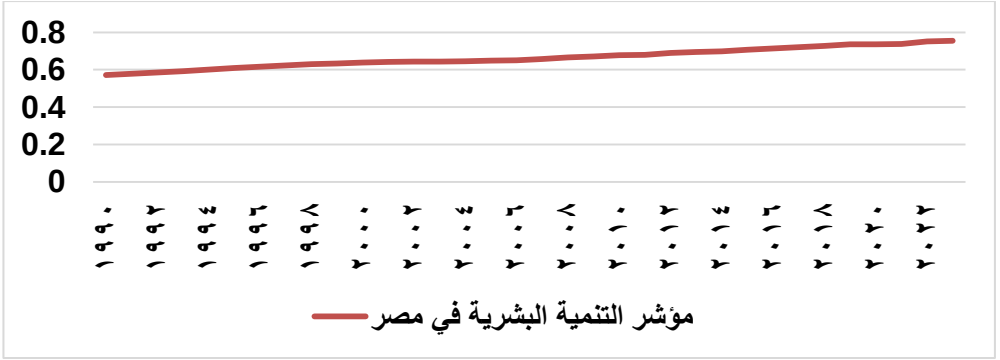
التذبذب الكبير في النسبة يعكس مدى تأثر التدفقات الاستثمارية بالأحداث السياسية، خاصة في الاقتصادات النامية التي تعتمد بشكل كبير على ثقة المستثمرين الأجانب. وتُظهر القيم السالبة أو المتراجعة في بعض السنوات مدى حساسية هذه التدفقات لأي اضطرابات هيكلية أو سياسية. في العقد الأخير، عاودت النسبة التحسن بشكل تدريجي لتستقر بين ٢٪ و ٣٪ خلال السنوات الأخيرة.

بالمقارنة مع المتوسط العالمي أو الإقليمي:

يُعتبر تسجيل نسب FDI/GDP أعلى من ٥٪ مرتفعًا جدًا بالنسبة لاقتصاد دولة نامية، حيث أن تجاوز مصر لهذه النسبة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ يشير إلى اندماج قوي نسبيًا في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة، كما أن النسبة الحالية بين ٢-٣٪ تظل إيجابية ولكنها تعكس الحاجة لسياسات جذب جديدة واستدامة استقرار بيئة الاستثمار.

لذلك فإنه للحفاظ على معدلات مرتفعة من هذا المؤشر يتطلب بالضرورة الاستمرار في الإصلاحات المؤسسية والشفافية، وتنويع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر لتشمل قطاعات إنتاجية عالية القيمة المضافة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، وتعزيز القدرات المحلية لضمان نقل التكنولوجيا وبناء سلاسل قيمة محلية.

٣.٢ مؤشر التنمية البشرية في مصر :



شكل رقم (٢)

مؤشر التنمية البشرية في مصر في الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٣

المصدر: بيانات مجمعه من UNDP

متاح على: <https://data.undp.org/countries-and-territories/EGY>

تشير البيانات من الشكل السابق إلى أن مؤشر التنمية البشرية في مصر شهد تحسناً تدريجياً وملحوظاً:

- ارتفع من ٠.٥٧٢ في عام ١٩٩٠ إلى ٠.٧٥٤ في عام ٢٠٢٣.
- هذا الارتفاع يمثل زيادة تقارب ٣٢% خلال ٣٣ عامًا.

هذا الاتجاه الإيجابي يؤكد تطور قدرات مصر في أبعاد التعليم والصحة ومستوى المعيشة، رغم التحديات السكانية والاقتصادية والسياسية.

يمكن تقسيم الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٣ لمؤشر HDI في مصر إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٠): التأسيس التدريجي

خلال التسعينات، حققت مصر زيادات ضئيلة في مؤشر التنمية البشرية، إذ ارتفع المؤشر من ٠.٥٧٢ إلى حوالي ٠.٦٣٩. ويرجع السبب ذلك إلى عدة أسباب منها سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، وتحسن بعض مؤشرات الصحة العامة (مثل متوسط العمر المتوقع)،

وانتشار التعليم في المراحل الأساسية، لكن ظل التحسن محدودًا بسبب تباطؤ إصلاحات البنية التحتية وضعف بعض المؤشرات الاجتماعية.

المرحلة الثانية (٢٠٠٠-٢٠١٠): مرحلة الإصلاحات

ارتفع مؤشر التنمية البشرية في مصر من ٠.٦٣٩ عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٠.٦٧٧ في ٢٠١٠، يرجع ذلك لعدة أسباب منها ارتباط ذلك بفترة من الإصلاحات الهيكلية، وتسارع برامج الخصخصة، وتحسين خدمات الصحة والتعليم، كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية المتزايدة في رفع مستوى الدخل الفردي، مما أثر بالإيجاب على الأبعاد الثلاثة للمؤشر.

المرحلة الثالثة (٢٠١١-٢٠٢٣): الاضطرابات السياسية ومحاولة الثبات

بعد عام ٢٠١١، حافظ مؤشر التنمية البشرية على اتجاه تصاعدي واضح، حيث ارتفع من ٠.٦٨ إلى ٠.٧٥٤، على الرغم من الاضطرابات السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير، استمر التحسن لعدة أسباب لعل من أهمها توسع برامج الحماية الاجتماعية، وإطلاق مشاريع البنية التحتية الكبرى (مثل مشروع قناة السويس الجديدة والعاصمة الإدارية)، وتحسن نسب الالتحاق بالتعليم ومكافحة الأمراض المزمنة.

يعكس ذلك مرونة أداء مصر في التنمية البشرية مقارنة بتقلبات الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها في تلك المرحلة.

مما سبق يتضح ارتفاع مؤشر التنمية البشرية في مصر منذ ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٣ بشكل مستمر مما يعكس الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وللحفاظ على هذا المسار يتطلب الأمر تعزيز التكامل بين سياسات النمو الاقتصادي وسياسات التنمية الاجتماعية لضمان عدم تراجع المؤشر.

٤. الدراسة القياسية : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية

تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

- hdi: دليل التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣) من بيانات undp

- fdi: التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣) من بيانات البنك الدولي
- D1 : متغير الإصلاح الاقتصادي المصري

النموذج المقدر :

Estimation Equation:

=====

$$\begin{aligned} \text{HDI} = & C(1)*\text{HDI}(-1) + C(2)*\text{HDI}(-2) + C(3)*\text{HDI}(-3) + C(4)*\text{HDI}(-4) + C(5)*\text{HDI}(-5) + \\ & C(6)*\text{HDI}(-6) + C(7)*\text{HDI}(-7) + C(8)*\text{HDI}(-8) + C(9)*\text{FDI} + C(10)*\text{FDI}(-1) + \\ & C(11)*\text{FDI}(-2) + C(12)*\text{FDI}(-3) + C(13)*D1 + C(14) + C(15)*\text{@TREND} \end{aligned}$$

اختبار جذر الوحدة:

VAR	Phillips-Perron test statistic					
	LEVEL			1 ST D		
	Constant, Linear Trend	Constant	Non	Constant, Linear Tren	Constant	Non
hdi	0.6399	0.9074	1.0000	0.0103	0.0018*	
fdi	0.4363	0.1876	0.1089	0.0674	0.0149	0.0008*

جدول رقم (١)

المصدر: نتائج (12) EVIEWS

hdi : مستقر عند الفرق الأول بقاطع

fdi : مستقر عند الفرق الأول بقاطع واتجاه

نموذج ARDL

جدول رقم (٢)

Dependent Variable: HDI

Method: ARDL

Date: 07/20/25 Time: 18:16

Sample (adjusted): 1998 2023

Included observations: 26 after adjustments

Maximum dependent lags: 8 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (3 lags, automatic): FDI

Fixed regressors: D1 C @TREND

Number of models evaluated: 32

Selected Model: ARDL(8, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
HDI(-1)	0.461288	0.209472	2.202146	0.0499
HDI(-2)	-0.733663	0.239843	-3.058926	0.0109
HDI(-3)	0.890530	0.283530	3.140870	0.0094
HDI(-4)	-0.056202	0.313570	-0.179233	0.8610
HDI(-5)	0.518369	0.332435	1.559307	0.1472
HDI(-6)	0.048879	0.305963	0.159753	0.8760
HDI(-7)	-0.277066	0.296531	-0.934356	0.3702
HDI(-8)	-1.141974	0.312554	-3.653683	0.0038
FDI	0.000703	0.000393	1.787162	0.1015
FDI(-1)	-0.000427	0.000488	-0.875484	0.4000
FDI(-2)	0.001530	0.000453	3.377701	0.0062
FDI(-3)	0.000419	0.000426	0.983398	0.3465
D1	0.003707	0.001593	2.326817	0.0401
C	0.704066	0.128926	5.461018	0.0002
@TREND	0.006517	0.001181	5.519746	0.0002

R-squared 0.999541

Mean dependent var 0.684231

Adjusted R-squared 0.998958

S.D. dependent var 0.040246

-

S.E. of regression 0.001299

Akaike info criterion 10.16031

Sum squared resid 1.86E-05	Schwarz criterion 9.434481
Log likelihood 147.0840	Hannan-Quinn criter. 9.951295
F-statistic 1712.444	Durbin-Watson stat 2.096250
Prob(F-statistic) 0.000000	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: نتائج (12) EViews

يعكس النموذج السابق لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والإصلاح الاقتصادي (D1) على مؤشر التنمية البشرية (HDI) في مصر أنه نموذج قوي من الناحية الإحصائية. المؤشرات الإحصائية:

- $R\text{-squared} = 0.9995$ → النموذج يفسر تقريباً ٩٩.٩٥% من التغير في HDI.
- $Durbin\text{-}Watson = 2.096$ → قريب من ٢، مما يعني غياب الارتباط الذاتي للبواقي.

- $F\text{-statistic} = 1712.444$ ($p = 0.000$) → النموذج ككل معنوي إحصائياً.
- $AIC = -10.16$ → منخفض جداً، مما يدل على جودة اختيار النموذج.

مما سبق يتضح أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

تحليل المتغيرات

١- الإصلاح الاقتصادي: (D1)

- المعامل = ٠.٠٠٠٣٧، ومعنوي عند مستوى ٥ ($p = 0.0401$) %
- التفسير : برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى تحسن في مؤشر التنمية البشرية بمعدل 0.0037 نقطة في السنة، وهذا أثر إيجابي مباشر.

٢- FDI الاستثمار الأجنبي:

• FDI مباشر غير معنوي ($p = 0.10$)

• (-2) FDI معنوي جداً ($p = 0.0062$) ، وهذا يعني أن:

○ الاستثمار الأجنبي يؤثر بشكل متأخر (بعد عامين) على التنمية البشرية.

○ التأثير إيجابي (المعامل = ٠.٠٠١٥٣).

مما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي لا يُترجم إلى تحسن مباشر في التنمية البشرية، بل يحتاج لفترة زمنية انتقالية (Lag) ليظهر أثره، وهذا منطقي لأنه قد يتطلب وقتاً للتنفيذ الفعلي في قطاعات التعليم أو الصحة أو البنية التحتية.

٣- HDI دليل التنمية البشرية :

• توجد بعض التقلبات الكبيرة في المعاملات الذاتية ($HDI(-1)$) حتى ($HDI(-8)$) ، مما قد يشير إلى:

○ وجود ديناميكية طويلة الأجل معقدة في تطور التنمية البشرية.

○ وربما تأثير أحداث اقتصادية أو سياسية متقطعة عبر الزمن مثل الازمة المالية

العالمية وكوفيد ١٩ والحرب الروسية الاكرانية وثورة ٢٠١١ مع سياسات

الإصلاح الاقتصادي ١٩٩٠/١٩٩١ م و ٢٠١٦

الاختبارات التشخيصية

اختبار ثبات التباين: Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

جدول رقم (٣)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic 1.260683	Prob. F(14,11) 0.3545
Obs*R-squared 16.01730	Prob. Chi-Square(14) 0.3123
Scaled explained SS 1.586047	Prob. Chi-Square(14) 1.0000

المصدر: نتائج (12) EViews

بما أن جميع القيم الاحتمالية $0.05 > (Prob.)$ ، فإننا لا نرفض الفرضية العدمية، وبالتالي:
لا يوجد دليل على وجود تباين غير متجانس (Heteroskedasticity) في النموذج، مما يعني
أن فروض الكفاءة الإحصائية للنموذج من حيث تجانس التباين مستوفاة. أي يتم قبول فرض
العدم بوجود ثبات تباين البواقي

اختبار الارتباط الذاتي: Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

جدول رقم (٤)

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

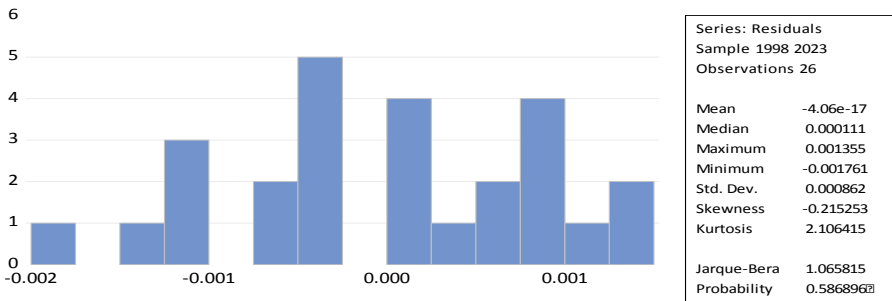
F-statistic	0.770176	Prob. F(2,9)	0.4912
Obs*R-squared	3.799605	Prob. Chi-Square(2)	0.1496

المصدر: نتائج (12) EViews

بما أن جميع القيم الاحتمالية $0.05 > (Prob.)$ ، فإننا لا نرفض الفرضية العدمية، وبالتالي:
لا يوجد دليل على وجود ارتباط ذاتي للبواقي في النموذج، مما يعني أن فروض الكفاءة
الإحصائية للنموذج مستوفاة. أي يتم قبول فرض العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: Histogram normality test

جدول رقم (٥)



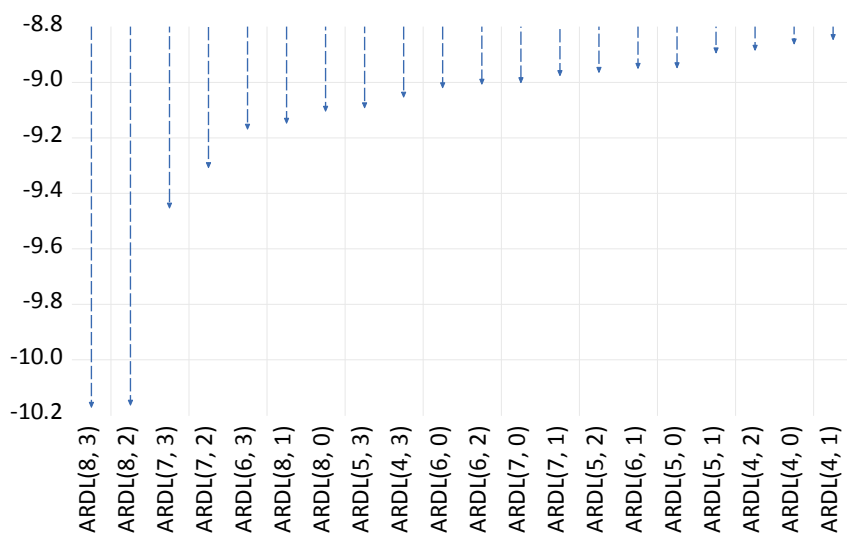
المصدر: نتائج (12) EViews

البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

فترة الابطاء المثلى:

شكل رقم (٣)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: نتائج (12) EVIEWS

أفضل نموذج حسب هذا المعيار هو $ARDL(8, 3)$ لأنه يمتلك أقل قيمة AIC حوالي -

١٠.٢ .

اختبار F-Bounds Test

جدول رقم (6)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic:				
n=1000				
F-statistic	22.03466	10%	5.59	6.26
k	1	5%	6.56	7.3
		2.5%	7.46	8.27
		1%	8.74	9.63
Finite Sample:				
n=35				
Actual Sample Size	26	10%	5.95	6.68
		5%	7.21	8.055
		1%	10.365	11.295
Finite Sample:				
n=30				
		10%	6.01	6.78
		5%	7.36	8.265
		1%	10.605	11.65

المصدر: نتائج (12) EVIEWS

قيمة (22.03) F أعلى بكثير من كل القيم الحدية العظمى (1) عند كل مستويات الدلالة 10% ، ٥% ، ١% بالتالي، نرفض الفرضية الصفرية بقوة. أي توجد علاقة طويلة الأجل (مستوى) بين المتغيرات في النموذج.

اختبار T-Bounds Test**جدول رقم (7)**

Null Hypothesis: No levels

t-Bounds Test relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.522242	10%	-3.13	-3.4
		5%	-3.41	-3.69
		2.5%	-3.65	-3.96
		1%	-3.96	-4.26

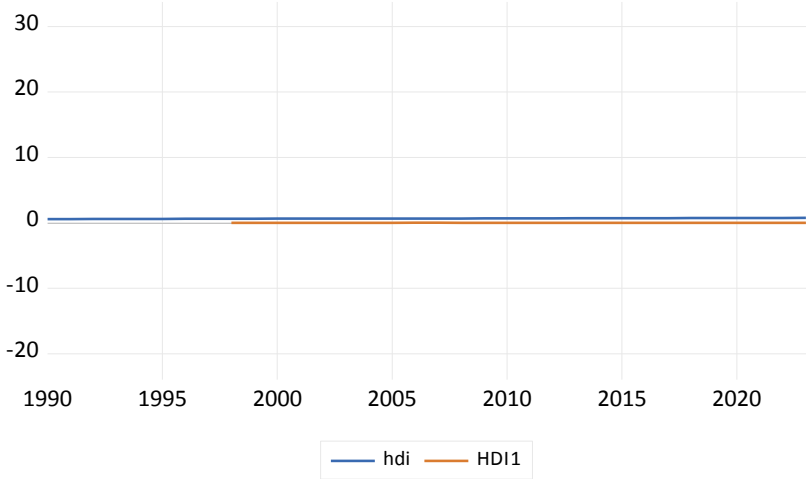
المصدر: نتائج (12) EVIEWS

النتائج المعروضة تخص اختبار t-Bounds وهو يُستخدم أيضاً لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل (مستوى) بين المتغيرات في نموذج ARDL، ولكنه يركز على معلمة الانحدار الزمني (المتغير المتأخر التابع).

وحيث أن قيمة t أقل (أكثر سالباً) من جميع الحدود الدنيا I(0) والقصوى I(1) عند جميع مستويات الدلالة، بالتالي، نرفض الفرضية الصفرية بقوة. أي توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات.

أي أن علاقة التكامل المشترك منطقية

شكل رقم (٤)



المصدر: نتائج (12) EVIEWS

من الشكل السابق يتضح أن علاقة التكامل المشترك منطقية غير متدهورة (عادي)

نموذج تصحيح الخطأ ECM

جدول رقم (٨)

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(HDI)

Selected Model: ARDL(8, 3)

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Date: 07/20/25 Time: 19:35

Sample: 1990 2023

Included observations: 26

ECM Regression

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.704066	0.101087	6.964962	0.0000

@TREND	0.006517	0.000935	6.971046	0.0000
D(HDI(-1))	0.751128	0.122781	6.117612	0.0001
D(HDI(-2))	0.017465	0.169165	0.103244	0.9196
D(HDI(-3))	0.907995	0.154457	5.878612	0.0001
D(HDI(-4))	0.851793	0.212396	4.010397	0.0020
D(HDI(-5))	1.370162	0.282205	4.855207	0.0005
D(HDI(-6))	1.419040	0.288653	4.916081	0.0005
D(HDI(-7))	1.141974	0.299227	3.816416	0.0029
D(FDI)	0.000703	0.000259	2.709060	0.0203
D(FDI(-1))	-0.001949	0.000325	-6.000205	0.0001
D(FDI(-2))	-0.000419	0.000375	-1.117049	0.2878
D1	0.003707	0.000944	3.926572	0.0024
CointEq(-1)*	-1.289840	0.186026	-6.933659	0.0000

R-squared	0.918178	Mean dependent var	0.005038
Adjusted R-squared	0.829536	S.D. dependent var	0.003013
S.E. of regression	0.001244	Akaike info criterion	-10.23723
Sum squared resid	1.86E-05	Schwarz criterion	-9.559793
Log likelihood	147.0840	Hannan-Quinn criter.	-10.04215
F-statistic	10.35838	Durbin-Watson stat	2.096250
Prob(F-statistic)	0.000133		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: نتائج (12) EViews

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المستخرج من نموذج $ARDL(8, 3)$ لتحليل العلاقة بين HDI (مؤشر التنمية البشرية) و FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر)، مع وجود اتجاه زمني ومتغير وهمي (D1) من أهم نتائجه :

- معادلة تصحيح الخطأ: $(CointEq(-1))$ هو المعامل = -1.289840 وهو سالب ومعنوي بمستوى معنوية يقترب من الصفر، وهو ما يؤكد العلاقة طويلة الأجل والتكامل

المشترك ، وسرعة التصحيح نحو التوازن سريعة جدًا (١٢٨.٩%)، ما يشير إلى أن أي انحراف عن التوازن يُصحَّح بالكامل تقريبًا خلال فترة واحدة.

٢- FDI و، تأثيره على: HDI

• $D(FDI)$: موجب ودال إحصائياً ($p = 0.0203$, 0.000703) تأثير قصير الأجل

إيجابي على HDI.

• $D(FDI(-1))$: سلبي ودال بقوة ($p = 0.0001$) و يوجد أثر زمني عكسي في الفترة التالية.

• $D(FDI(-2))$: غير دال

• يعني ذلك FDI : له تأثير متباين في المدى القصير (إيجابي مباشر، سلبي بعد تأخير)، لكنه يبدو مهماً إجمالاً.

٣- الاتجاه الزمني: (@TREND)

• موجب ودال جدًا و يدل على وجود تحسن تدريجي في HDI مع الزمن، حتى بعد ضبط باقي المتغيرات.

٤- D1 المتغير الوهمي : وهو دال إحصائياً ($p = 0.0024$) و يشير إلى تأثير

وجود متغير D1 يشير إلى أن خلال فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي، حدث تحسن ملحوظ في مؤشر التنمية البشرية (HDI) بمقدار ٠.٠٠٣٧ تقريباً، وهو موجب أي الإصلاحات كانت مرتبطة إيجابياً بتحسين التنمية البشرية. ودال إحصائياً فالتأثير لم يحدث بالصدفة. وهو مستقل عن تأثير FDI أو الزمن: أي أن الإصلاحات بحد ذاتها كان لها أثر إضافي.

نموذج المدى الطويل:

جدول رقم (٩)

Levels Equation

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.001725	0.000525	3.287331	0.0072

$$EC = HDI - (0.0017 * FDI)$$

المصدر: نتائج (12) EViews

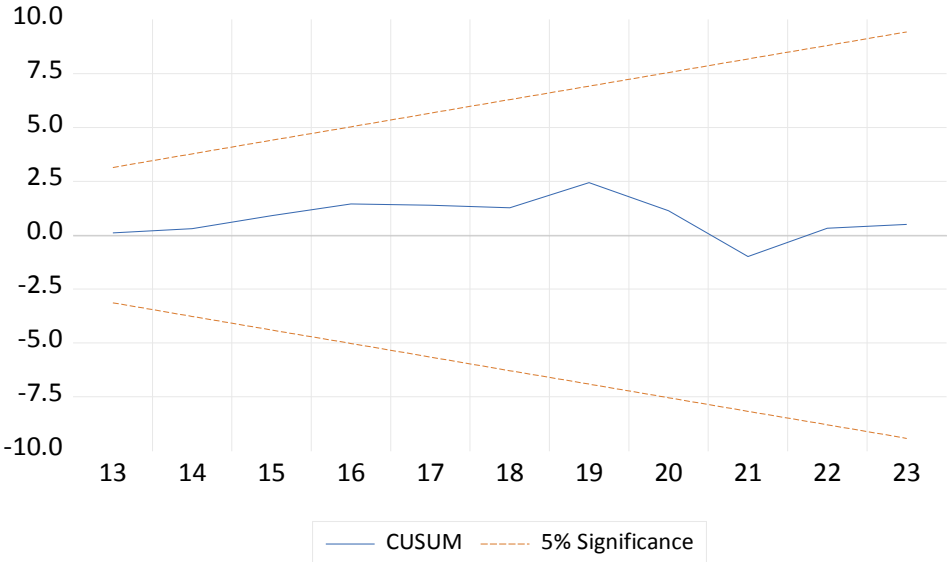
المعامل الموجب لـ (0.001725) FDI يعني أنه عند زيادة FDI بمقدار وحدة واحدة، فإن HDI يرتفع بمقدار ٠.٠٠١٧ على المدى الطويل. وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن الاستثمار الأجنبي يساهم في تحسين التنمية البشرية من خلال: خلق وظائف وتحسين البنية التحتية ونقل التكنولوجيا وتطوير قطاعات مثل الصحة والتعليم، وهو دال إحصائيًا ($Prob = 0.0072 < 0.01$) مما يؤكد أن العلاقة ليست عشوائية، بل ذات أهمية إحصائية قوية.

الاستنتاج العام:

- النموذج يوضح وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين FDI و HDI.
- العلاقة دالة إحصائيًا وتتوافق تمامًا مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تعزز التنمية.
- النموذج أيضًا إحصائيًا قوي، والمعاملات موثوقة ودالة.

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج
اختبار (Cumulative Sum of Recursive Residuals) CUSUM

شكل رقم (٥)



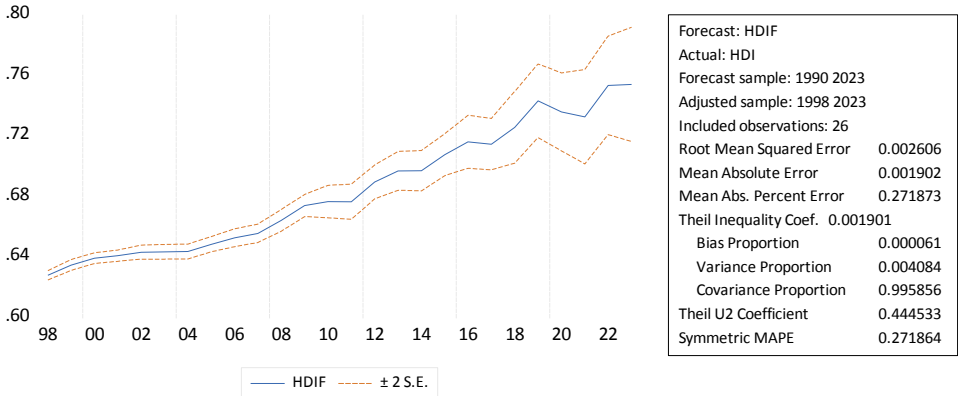
المصدر: نتائج (12) EViews

يعرض الشكل السابق رسم اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM طالما أن الخط الأزرق (CUSUM) يبقى داخل النطاق بين الخطين المتقطعين (حدود ٥%)، فهذا يعني أن:

النموذج مستقر هيكليًا ، المعاملات لا تتغير بشكل كبير مع الزمن.
وهو ما يعني الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

اختبار القدرة التنبؤية للنموذج:

جدول رقم (١٢)



المصدر: نتائج (12) EVIEWS

إحصائية التقييم (Forecast Evaluation Statistics):

ويلاحظ أن $\text{Root Mean Squared Error (RMSE)} = 0.002606$ متوسط الخطأ التربيعي. كلما كان أصغر كلما كان النموذج أفضل، و $\text{Mean Absolute Error (MAE)} = 0.001902$ متوسط القيم المطلقة للفروق بين القيم المتوقعة والفعالية، و $\text{Mean Abs. Percent Error} = 0.271873$ الخطأ النسبي كنسبة مئوية. جيد إن كان $> 10\%$ ، ومقبول إن كان $> 20\% - 30\%$ ، و $\text{Theil Inequality Coefficient} = 0.001901$ مؤشر لعدم المساواة (جيد إن كان و قريب من الصفر)، و $\text{Bias Proportion} = 0.000061$ نسبة الخطأ الناتج عن الانحياز (جيد جدًا لأنه منخفض جدًا)، و، و $\text{Variance Proportion} = 0.004084$ نسبة الخطأ الناتجة عن اختلاف التذبذب بين السلسلتين، و $\text{Covariance Proportion} = 0.995856$ الجزء من التباين المشترك بين القيم الحقيقية والمتوقعة (جيد إن كان قريب من ١)، و $\text{Theil U2 Coefficient} = 0.444533$ مؤشر Theil النسبي. > 1 جيد، والاقتراب من الصفر ممتاز، و $\text{Symmetric MAPE} = 0.271864$ متوسط النسبة المئوية للخطأ المتناظر (قريب من خطأ النسبة المئوية المطلقة).

مما سبق يتضح ان النموذج المستخدم لتنبؤ HDI دقيق جداً حيث جميع مؤشرات الخطأ (RMSE، MAE، Theil U، Symmetric MAPE) منخفضة، و $Bias \approx 0$ لا يوجد انحياز واضح و $Covariance \approx 1$ الترابط بين القيم الحقيقية والمتوقعة مرتفع جداً، و $Theil U_2 < 1$ النموذج أفضل من نموذج naïve (أي مجرد افتراض أن القيمة القادمة تساوي السابقة).

النتائج

نتائج عامه:

- 1 - استفادت الدول المضيفة والمستثمرة من الاستثمار الأجنبي المباشر
- 2 - تأثر معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً أثناء الازمات والحروب السياسية والاقتصادية.
- 3 - لتحقيق معدلات تنميه شريه مستدامه ينبغي التركيز على مؤشرات التعليم نوعاً وكما وتعزيز الخدمات الصحية
- 4 - ان تحقيق معدلات تنمية بشرية متوازنة يتطلب خفض التفاوتات الإقليمية.
- 5 - أن معدل نمو السكان ودخل الفرد يؤثران على مؤشر التنمية البشرية في دول معينه بينما لا يؤثر معدل التضخم والبطالة المتغير على مؤشر التنمية البشرية لذلك تظهر أهمية دور الحكومة في ضبط السكان وتحقيق معدلات مرتفعه للنمو الاقتصادي.
- 6 - بناءً على النظريات الكلاسيكية، فإن التنمية الحقيقية لا تتحقق من خلال النمو الاقتصادي فحسب، بل من خلال توسيع القدرات اللازمة لعيش حياة كريمة من خلال التعليم والصحة والبنية التحتية.
- 7 - تتعدد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر منها المناخ السياسي والاقتصادي للدولة المضيفة، وتكاليف العمالة والسياسات الضريبية والبحث والتطوير والنواتج المحلي الإجمالي وغيرها.

نتائج اختبارات الفروض:

نتائج الدراسة القياسية الخاصة بالعلاقة طويلة الأجل بين FDI و HDI

أظهرت نتائج نموذج $ARDL(8,3)$ أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يرتبط إيجابياً وبشكل معنوي بمؤشر التنمية البشرية (HDI) في الأجل الطويل. حيث بلغت قيمة معامل FDI في معادلة المستوى (Levels Equation) نحو (٠.٠٠١٧٢٥)، مع دلالة إحصائية عالية. ($P = 0.0072$) وتشير هذه النتيجة إلى أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تقود إلى تحسن في مستوى التنمية البشرية، وهو ما يعكس أهمية هذا النوع من الاستثمار كأداة لتحسين مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

تتسجم هذه النتيجة مع التوقعات النظرية في الاقتصاد التنموي، والتي تؤكد أن الاستثمار الأجنبي يسهم في تحقيق التنمية من خلال تعزيز النمو، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين نوعية الخدمات الأساسية. كما يدعم هذا النموذج نتائج اختبارات التكامل المشترك التي أثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ومعامل تصحيح الخطأ الذي أظهر سرعة في العودة إلى التوازن بعد الصدمات.

مما يعني إثبات صحة الفرض بأن هناك الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على التنمية البشرية.

التوصيات

١. ضرورة تبني سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على توجيهه نحو القطاعات التي لها تأثير مباشر على التنمية البشرية، مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية الاجتماعية.
٢. تعزيز البيئة المؤسسية والقانونية لجذب استثمارات ذات جودة عالية، مع ضمان استدامة أثرها على المؤشرات الاجتماعية وليس فقط الاقتصادية.
٣. الربط بين سياسات الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية، كما أظهرت نتائج المتغير $D1$ ، مما يعزز فعالية الإصلاحات في تحقيق تنمية بشرية شاملة.

٤. الاهتمام بمحددات التنمية البشرية وتحسين الخدمات من خلال ابعاد مؤشر التنمية البشرية.
٥. العمل على دعم البنية التحتية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة في مجال التكنولوجيا.
٦. عمل استراتيجية تضمن خريطة استثمارية لكل من محافظات مصر وفقا للتخصص في الإنتاج والموارد المتاحة.

المراجع الانجليزية:

- 1- Annibal Parracho et al., Nov. 2010, Employing the Components of the Human Development Index to Drive Resources to Educational Policies, Springer Science Business Media
- 2- Arisman , 2018 , Determinant of Human Development Index in ASEAN Countries, Jurnal Ilmu Ekonomi, P2
- 3- Baig Parwangsa, et al, 2023, Ddeterminants of Economy and Human Development: A Decade of Provinces in Indonesia, University of Mataram, available at:
https://unram.sgp1.digitaloceanspaces.com/simlitabmas/kinerja/penelitian/jurnal/199506032022031012-1720830152-baiq_dwi_indar_parwangsa_university_of_mataram_1_.pdf
- 4- Bakar, A. H. A., Sinnappan, P., Salim, F. A. A., & Teo, P. C. (2022). Factors influencing foreign direct investment (fdi) location selection: a review of the literature. International Journal of Academic Research in Business and Social Science, available at:
https://hrmars.com/papers_submitted/14103/factors-influencing-foreign-direct-investment-fdi-location-selection-a-review-of-the-literature.pdf
- 5- Barclay, A., L., (2000), “Foreign Direct Investment in Emerging Economies: Corporate strategy and investment behaviour in the Caribbean”, Routledge Studies in International Business and the World Economy
- 6- Blomström, M., Kokko, A., & Mucchielli, J. L. (2003). The economics of foreign direct investment incentives. In Foreign direct investment in the real and financial sector of industrial countries ,Berlin, Heidelberg: Springer Berlin Heidelberg.

- 7- Caves, R. E. (1996). Multinational enterprise and economic analysis. Cambridge university press. Available at:
[https://books.google.com.eg/books?hl=ar&lr=&id=1_eNSIA-2WIC&oi=fnd&pg=PR9&dq=Caves%2C%20R.%20E.%20\(1996\).%20Multinational%20enterprise%20and%20economic%20analysis.%20Cambridge%20university%20press.&f=false](https://books.google.com.eg/books?hl=ar&lr=&id=1_eNSIA-2WIC&oi=fnd&pg=PR9&dq=Caves%2C%20R.%20E.%20(1996).%20Multinational%20enterprise%20and%20economic%20analysis.%20Cambridge%20university%20press.&f=false)
- 8- Dasa Monica and Sandwip Kumar Dasb, 2012, Foreign direct investment, joint ventures and export Skidmore College, State University of New York, Albany , available at:
https://www.e3journals.org/cms/articles/1336845037_Monica%20and%20Sandwip.pdf
- 9- Denisia, V. (2010). Foreign direct investment theories: An overview of the main FDI theories. European journal of interdisciplinary studies, Available at:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1804514
- 10- Dunning, J. H., & Lundan, S. M. (2008). Multinational enterprises and the global economy. Edward Elgar Publishing
- 11- Dunning, J., H., (2000), “The eclectic paradigm as an envelope for economic and business theories of MNE activity”, International Business Review 9 (2000), pp. 163–190.
- 12- Frawsen, G., Josefsson, H., (2004), “Foreign Direct Investment and Developing Countries: How to Attract Trans-National Corporations”, Bachelor Thesis, Lund University. Available at:
<https://www.lunduniversity.lu.se/lup/publication/1336008>
- 13- Georges Nguefack-Tsague et al., May 2010, On weighting the components of the Human Development Index: A statistical justification, , University of Yaoundé I, Cameroon, P2, 3
- 14- Ghoneim Hebatallah , Fadl Nada Impact of Foreign Exchange Rate on Foreign Direct Investment: Egypt Case, December 2020, ResearchGate, available at:
https://www.researchgate.net/publication/348621223_Ghoneim_Hebatallah_Fadl_Nada_Impact_of_Foreign_Exchange_Rate_on_Foreign_Direct_Investment_Egypt_Case
- 15- Hymer, S. H. (1960). The international operations of national firms, a study of direct foreign investment (Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology). Available at:
<https://dspace.mit.edu/handle/1721.1/27375>

- 16- Johanson, J., & Vahlne, J. E. (2017). The internationalization process of the firm—a model of knowledge development and increasing foreign market commitments. In International business, Routledge. Available at: https://www.researchgate.net/publication/5223466_The_Internationalization_Process_of_the_Firm_A_Model_of_Knowledge_Development_and_Increasing_Foreign_Market_Commitments
- 17- Joshua Aizenman a, Nancy Marion, 2004, The merits of horizontal versus vertical FDI in the presence of uncertainty, available at: <https://www.sciencedirect.com/journal/journal-of-international-economics>
- 18- Kinoshita, Y., & Campos, N. F. (2004). Estimating the Determinants of Foreign Direct Investment Inflows: How important are sampling and omitted variable biases?. Available at: <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/212541/1/bofit-dp2004-010.pdf>
- 19- Kok, R. and Acikgoz Ersoy, B. (2009), “Analyses of FDI determinants in developing countries”, International Journal of Social Economics, https://www.researchgate.net/publication/23777144_Analyses_of_FDI_Determinants_in_Developing_Countries
- 20- Kukaj, H. & Ahmeti, F., (2016). The importance of foreign direct investments on economic development in transitional countries: A case study of Kosovo.
- 21- Nainggolan et al. , 2022, How Ddeterminants of the HDI impact Indonesia, Indonesian Interdisciplinary Journal of Sharia Economics (IIJSE), P 697, 698
- 22- Qian, G., Khoury, T.A., Peng, M.W. and Qian, Z. (2010), “The performance implications of intra-and inter-regional geographic diversification”, Strategic Management Journal
- 23- Reiljan, J., Reiljan E., Andresson K., (2001), “Attractiveness of Central and Eastern European Countries for Foreign Direct Investment in the Context of European Integration: The Case of Estonia”, 41st ERSA Congress, Zagreb, Available at: https://www.researchgate.net/publication/23730343_Attractiveness_of_Central_and_Eastern_European_Countries_for_Foreign_Direct_Investment_in_the_Context_of_European_Integration_The_Case_of_Estonia
- 24- Saini, N., & Singhanian, M. (2018). Determinants of FDI in developed and developing countries: A quantitative analysis using GMM. Journal of Economic Studies.

- 25- Sattarov, K. (2012). Determinantsof Foreign Direct Investment in Transition Economies: a case study ofKazakhstan and Uzbekistan.
- 26- Severn, Sean-Leigh, (2007), “Do conventional foreign direct investment theories explain why multinational enterprises conduct foreign direct investment in Thailand?”, Master Thesis
- 27- Shenkar, O., Luo, Y., & Chi, T. (2014). Foreign direct investment theory and application. In International Business
- 28- United Nations conference on trade and development, World investment report 2024, Investment facilitation and digital government. Available at: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_en.pdf
- 29- UNCTAD. (2008). World Investment Report 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge. United Nations Conference on Trade and Development.
- 30- Vasyechko, O. (2012). A review of FDI theories: an application for transition economies. International Research Journal of Finance and Economics, , Available at: https://www.researchgate.net/publication/285934575_A_review_of_FDI_theories_An_application_for_transition_economies
- 31- Woo, J. (2009), “Productivity growth and technological diffusion through foreign direct investment”, Economic Inquiry, available at: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1465-7295.2008.00166.x>
- 32- Zeqiri, N., & Bajrami, H. (2016). Foreign direct investment (FDI) types and theories: The significance of human capital. Available at: https://www.researchgate.net/publication/330630993_Foreign_Direct_Investment_FDI_Types_and_Theories_The_Significance_of_Human_Capital
- 33- Zhu, B., (2008), “Internationalization of Chinese MNEs and Dunning’s Eclectic (OLI) Paradigm: A Case study of Huawei Technologies Corporation’s Internationalization Strategy”, Master Thesis, Lund University

المراجع العربية:

- 1 - بن عاشور رتيبه، مقارنة لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى نظرية الموائمة المؤسسية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، ٢٠٢٢
- 2 - محمد إسماعيل وآخرون، ٢٠٢٢، الاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد العربي
- 3 - معاوية احمد حسين، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج ، كلية التجاره وإدارة الاعمال جامعة ظفار، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، ١٤٣١هـ
- 4 - مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، فبراير ٢٠٢٤ ، منتدى السياسات العامة، متاح على:

<https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/9040/2.p>

df

- 5 - مليكه غضبان، الاستثمار الأجنبي المباشر و اثره على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة دراسة حالة الجزائر والامارات والسعودية، ٢٠٠٠ ، MILA جامعة
- 6 - نسرين الدجوي وشادي شحاده ، دور الاقتصاد الأخضر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة على مصر، مجلة البحوث البيئية والطاقة، كلية التجارة جامعة المنوفية، ٢٠٢٤